جامعة باجي مختار عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

مطبوعة في مقياس: المدخل للاقتصاد السياسي

موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس

السداسي الثاني

من إعداد: د. بن جميل عزيزة

السنة الجامعية: 2025-2026

مقدمة:

يشكل الفكر الاقتصادي جزءا من الفكر الإنساني الذي يكون نتاج زمان ومكان محددين، وعليه يعتبر علم الاقتصاد السياسي من المقاييس الضرورية التي يتوجب الإلمام بمفاهيمها ومصطلحاتها الأساسية، من أجل فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية ومعرفة علاقة هذا العلم بالعلوم الأخرى ومدى التداخل فيما بينها ودرجة تأثيره بها.

إن علم الاقتصاد السياسي ليس علما حديث النشأة، لذلك لابد من العودة إلى تاريخ الفكر الاقتصادي وعلاقته بالمشكلة الاقتصادية والحلول المقترحة التي جاءت بها أبرز الأنظمة الاقتصادية لهذه المشكلة، خاصة النظامين الرأسمالي والاشتراكي وكذلك النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد مبادئه من القرآن والسنة والإجماع والقياس.

تبرز أهمية علم الاقتصاد السياسي من خلال أنه حتى تكون للدولة مكانة سياسية واجتماعية، فانه ينبغي أن يكون لها اقتصاد متطور ومتين يمكّنها من بسط نفوذها على كل التابعين لها داخل حدودها وكذلك في تعاملاتها مع باقي دول العالم، بحيث يحميها من أي ضغوطات خارجية في ظل اكتساح العولمة لجميع الميادين.

تجدر الإشارة، إلى أنه جرى العرف عند دراسة علم الاقتصاد السياسي على التمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. حيث أن الاقتصاد الجزئي: هو التحليل الاقتصادي الذي يتناول العمليات الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية (المؤسسة) ويشمل تشكل الأسعار، الأسعار، الضرائب، سلوك المستهلك، مرونة العرض والطلب... أما الاقتصاد الكلي: هو التحليل الاقتصادي الكلي الذي يتناول العمليات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي أي الذي يدرس الدخل، الإنتاج، الادخار، الفائدة، والمستوى العام للأسعار، التجارة الخارجية، والتشغيل وغير ذلك[1].

من الطبيعي أن تبدأ دراسة مقياس الاقتصاد السياسي بجزء أول يهدف إلى تقديم الاقتصاد السياسي كعلم من العلوم الاجتماعية، ويكون ذلك بإعطاء نبذة عن أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي وتعريفه وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى وتبيان منهجه، بالإضافة إلى تحديد المواضيع التي يهتم بدراستها، ولا يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي إلّا بالتعرف عليه في تكوينه التاريخي، كما لا يمكن إغفال النظم الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات البشرية، فقد تكَوَنَ هذا العلم بفضل

[1] مهدي رضا، الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة الجذع المشترك السنة الأولى حقوق، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، 2022/ 2023، ص 19.

الجهود الكبيرة لعدد من المفكرين عبر التاريخ. ولكي يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي، لابد من التطرق إلى التحديات التي يواجهها على رأسها العولمة الاقتصادية. وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال ثلاثة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد السياسي.

المبحث الثاني: تطور الفكر الاقتصادي والأنظمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: التحديات المعاصرة للاقتصاد السياسي.

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد السياسي.

يرتبط علم الاقتصاد السياسي بالإنسان خصوصا وبالمجتمع البشري ككل ارتباطاً وثيقاً، لذلك فهو يُصنَّف ضمن العلوم الاجتماعية، حيث أنه يوضح القوانين والمبادئ التي تحكم علاقة الأفراد مع بعضهم البعض عندما تتدخل المادة كوسيط في هذه العلاقة، بالإضافة إلى تبيانه لمدى تدخل الدولة ومؤسساتها في الحياة الاقتصادية للمجتمع، إذ يختلف الأمر من نظام اقتصادي إلى آخر، وذلك حسب الخطة العامة التي تضعها كل دولة، سواء كانت رأسمالية ليبرالية تعتمد على الحرية الاقتصادية أو اشتراكية تركز على التدخل الحكومي الواسع أو مختلطة تجمع بينهما.

يرتكز جوهر علم الاقتصاد السياسي على مجموعة من الدراسات الاقتصادية التي تشرح التباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وأسباب وقوع عدد كبير من هذه الدول في أوضاع اقتصادية صعبة مثل: الفقر، البطالة، التضخم، أو الأزمات المالي. كما يبرز هذا العلم كيف أن الازدهار الاقتصادي الحديث لم يكن أمراً محتوماً، بل نتيجة لتنظيم اقتصادي معين يعتمد على حقوق الملكية الخاصة والأسواق التنافسية، والتي تحول دون تحول الحكومة إلى طبقة حاكمة مفترسة من أجل ذلك فإن هذا العلم هو محور اهتمام شريحة واسعة من المفكرين المتخصصين في المجال الاقتصادي ورجال الدولة وقادة الرأي العام، لأنه يقدم أدوات تحليلية لفهم الواقع الاقتصادي وصياغة السياسات التي تعزز الرفاهية الاجتماعية، مع التركيز

على التوازن بين الحرية الفردية وحماية المجتمع من الفوضى أو الاستبداد[1].

بناء على ما تقدم، سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى.

المطلب الثاني: مواضيع علم الاقتصاد السياسي.

[1] COMYN Sarah, Political Economy, Routledge, London, 2025, p 7.

المطلب الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى.

يحمل مصطلح "الاقتصاد السياسي" معاني معقدة وأحياناً غامضة، فكثيراً ما يستخدمه عامة الناس في أحاديثهم بشكل يوحي أن لهذا المصطلح مفهوماً واضحاً، لكنه في الحقيقة ليس هو المعنى العلمي لهذا المصطلح، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي.

الفرع الثاني: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي.

لإبراز مفهوم علم الاقتصاد السياسي، لابد من التطرق إلى أصل نشأة هذا العلم ثم إلى تعريفه وخصائص، وهو ما سيتم توضيحه من خلال ما سيأتي:

أولاً: أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي.

تاريخياً تعود أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي إلى الكلمات اليونانية القديمة *Oikos* (منزل)، *Nomos* (قانون أو تدبير)، و *Politikos* (سياسي). فهو مصطلح يوناني كان يقصد به علم قوانين الاقتصاد المنزلي أو قوانين الذمة المالية المنزلية.

وقد استعمل لأول مرة من طرف المفكر "أرسطو طاليس" في سياق تنظيم شؤون الأسرة والمنزل كوحدة اقتصادية أساسية[1].

أما مصطلح "الاقتصاد السياسي"، فقد ظهر لأول مرة عام 1615 بفضل الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكريستيان في كتابه الموسوم بـ: " المطول *في الاقتصاد السياسي*"، حيث وضّح مدلول مصطلح الاقتصاد السياسي على أنه: تدبير وإدارة أموال الدولة لتوفير ما يلزم المجتمع من حاجيات. أي أنه وسَّع من المفهوم اليوناني (الإغريقي) للاقتصاد السياسي وكونه مجرد تدبير للشؤون المالية المنزلية، وأعطاه نظرة أكثر شمولية إذ أصبح يخص شؤون الدولة وثرواتها، والتأكيد على ضرورة وجود السياسة الاقتصادية قبل وجود الاقتصاد[2].

انتقل بعدها علم الاقتصاد السياسي إلى بريطانيا على يد عدد من المفكرين، من أبرزهم: "جون ستيوارت ميل" الذي نجح في فصل الخزينة العامة للدولة عن خزينة الملوك، حيث أصبح التركيز على الفرد وليس الدولة مع تطور النظام الرأسمالي في الدول الأنجلو سكسونية، ولذلك تم حذف مصطلح "السياسي" والاكتفاء

[1] حسان بقة، محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، 2021/ 2022، ص 5.

[2] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 9.

بمصطلح "الاقتصاد" فقط. إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، خاصة بعد أزمات عديدة مثل: أزمة الكساد الكبير سنة 1929، ظلّت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة ورجع مصطلح "الاقتصاد السياسي" هو المصطلح المقبول والمستعمل فكراً وتطبيقاً في العصر الحديث[1].

ثانياً: تعريف علم الاقتصاد السياسي.

1/ التعريف اللغوي: إن كلمة "اقتصاد" في اللغة العربية مشتقة من الفعل "قصد" والقصد هو الاعتدال في السلوك وعدم الإفراط. كما جاء في لسان العرب القديم فإن القصد يعني الاعتدال بين الإسراف والتبذير في المعيشة (البخل)[2].

أما في اللغات الأجنبية، فإن مصطلح الاقتصاد يستعمل للدلالة على مفهوم التدبير أو التنظيم. في الفرنسية *Économie* مشتقة من الكلمة اليونانية *Oikos* (منزل) و *Nomos*(قانون أو تدبير) فتصبح إدارة شؤون المنزل، وعند إضافة *Politique* تصبح تدبير الشؤون العامة أو إدارة أموال الدولة، وهو ما سبقت الإشارة إليه أعلاه.

[1] STIHVELL Frank, Political Economy: The Contest of Economic Ideas, Second Edition, Oxford University Press, Oxford, 2026, p p 5- 6.

[2] معجم المعاني الجامع، متاح على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/

2/ التعريفات الاصطلاحية: لم يستقر الفقهاء الاقتصاديون على تعريف واحد لعلم الاقتصاد السياسي، إذ تعددت التعاريف وفقاً للنظام الاقتصادي الذي ينتمي إليه كل مفكر، وفيما يلي سنتطرق لأبرز هذه التعاريف:

أ- **تعريف المفكر آدم سميث:** الذي جاء في كتابه الذي يحمل عنوان *"ثروة الأمم"* الصادر سنة 1776، حيث عرّف علم الاقتصاد السياسي بأنه: "ذلك العلم الذي بفضله يتم التأثير على الطبيعة مما يساهم في ثراء أمة معينة". يركّز سميث على "اليد الخفية" للسوق التي تنظم المصالح الفردية لخدمة المجتمع[1].

ب- تعريف المفكر جون باتيست ساي: الذي جاء في كتابه المعنون بـ: "المسار الكامل في الاقتصاد السياسي العلمي"، الصادر سنة 1830 بأنه: " ذلك العلم الذي يدرس كيفية تشغيل وتوزيع واستهلاك الثروات التي تلبي حاجات المجتمع، وذلك من خلال معرفة القوانين التي تحكم عمليات توزيع واستهلاك هذه الثروات[2]".

ج- تعريف المفكر ليونيل روبنز: الوارد في مقاله المنشور عام 1932 تحت عنوان: " *طبيعة ومعنى علم الاقتصاد"* ، حيث عرفه بأنه: "ذلك العلم الذي

[1] COMYN Sarah, op.cit, p 12.

[2] هشام بن عزة وأسامة خذير، محاضرات في الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق، جامعة تلمسان، دون سنة، ص 8.

يهتم بدراسة السلوك الإنساني من خلال الكشف عن العلاقة بين الأهداف والوسائل"[1].

بناء على التعاريف السابقة، يمكن استنتاج تعريف جامع لعلم الاقتصاد السياسي بأنه" : ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة سلوك الأفراد أو سلوك الدولة في محاولتها لتوزيع الموارد ذات الاستعمالات المختلفة من أجل الوصول إلى الأهداف الموجودة من خلال إشباع الحاجيات."

ثالثاً: خصائص علم الاقتصاد السياسي.

يمكن استنتاج أهم الخصائص المميزة لعلم الاقتصاد السياسي من خلال التعاريف السابقة، لعل أهمها:

- هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، يهتم بتحليل الأنشطة المالية والتجارية ومعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها من أجل استهلاكها؛

- هو علم يشرح مدى تفاعل الكائن البشري مع الموارد المتاحة ومدى نجاحه في خلق الثروة، وهذا مهما تغير عامل الزمان والمكان؛

- يتتبع علم الاقتصاد السياسي الظواهر الاقتصادية والسياسية في المجتمع، ومدى

[1] هشام بن عزة وأسامة خذير، المطبوعة السابقة، ص 8.

إمكانية تعديلها في سبيل الوصول إلى أهداف أكثر فعالية؛

– يوضح علم الاقتصاد السياسي كيفية حصول الفرد على دخله وكيفية استخدامه الأمر الذي يساهم في رفاهية الحياة الاقتصادية داخل الدولة أو العكس[1].

الفرع الثاني: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى.

إن استقلال كل علم بمجاله لا يعني عدم ارتباطه بالعلوم الأخرى، على ذلك فإن لعلم الاقتصاد السياسي علاقة مع غيره من العلوم الأخرى سواء الاجتماعية أو التطبيقية منها، وهو ما سيتم شرحه من خلال ما سيأتي. فعلم الاقتصاد السياسي ليس علماً منعزلاً، بل هو علم متداخل يستمد قوته من تفاعله مع مختلف تخصصات العلوم الأخرى، وفهم هذه العلاقات يساعدنا على رؤية الصورة الكبرى لكيفية تشكل المجتمعات الحديثة.

أولا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

هناك تداخل كبير بين علم الاقتصاد السياسي وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى مادام ينتميان لنفس الميدان. فالاقتصاد السياسي لم ينشأ من فراغ تاريخي

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص ص 10 و11.

أو اجتماعي، بل جاء نتيجة تحولات عميقة في بنية المجتمعات من النظم التقليدية والأوامر السلطوية إلى نظام السوق الحديث.

1- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم القانون: القانون هو مجموعة القواعد التي تنظّم علاقة الأفراد بالقائمين بوظائف السلطة داخل الدولة، وهو ما يعرف بالقانون العام. كما تنظّم القواعد القانونية علاقة الأفراد فيما بينهم وهو ما يسمى بالقانون الخاص. فالقانون بفرعيه العام أو الخاص يهتم بتنظيم وضبط النشاط الاقتصادي داخل الدولة. فعملية بيع أو شراء سلعة معينة مثلاً لها جانبها الاقتصادي الذي يتمثل في تحديد نوع السلعة وكميتها والثمن الخاص بها.

من جانب آخر هناك إطار قانوني يحكم نفس العملية، حيث تهتم القواعد القانونية بمدى شرعية التعامل بهذه السلعة، وتنظّم حقوق أطراف عقد بيعها أو شراءها والتزاماتهم، وأثر هذه العملية على حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات. أي أن السلع التي يجوز أو لا يجوز التعامل بها يحددها القانون بينما ما يسود أو لا يسود (يعني من حيث حجم التعامل بهذه السلعة) أمر يحدده الواقع الاقتصادي.

وعليه فطبيعة العلاقة بين الاقتصاد والقانون ليست على نفس الدرجة في كافة الدول، فلكل مجتمع تنظيمه القانوني الذي يحدد الضروريات الاقتصادية

السائدة فيه بقصد تحقيق أهداف النظام الاقتصادي للدولة. كما أن القانون هو الحارس الأساسي لحقوق الملكية ضد الاستيلاء الحكومي أو الخاص، إذ إن أمن الملكية الخاصة شرط أساسي لازدهار الأسواق التنافسية، وغيرها من الحقوق الاقتصادية التي يحميها القانون[1].

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم السياسية: تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة داخل الدولة ووظائفها والعلاقة فيما بينها، ومما لا شك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق لأن أي نظام اقتصادي يسود في ظل ظروف سياسية معينة، أي أن العلاقة هي علاقة تأثير وتأثر، وهو سبب ارتباط المصطلحين أي "اقتصاد سياسي". كما أن صانعي القرارات السياسية لا يخفون الأمور السياسية عند اتخاذ أي تدبير اقتصادي، من جهة أخرى فإن الإدارة السياسية داخل كل دولة تتأثر بالأوضاع الاقتصادية السائد، فزيادة الضرائب أو زيادة الدعم الحكومي يغير سلوك الأسواق، ذلك أن الثورة الاقتصادية التي أدت إلى نشوء نظام السوق، كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات السياسية[2].

---

[1] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص 34.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 66.

3- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع: يدرس علم الاقتصاد السياسي كما سبقت الإشارة إليه، تعاملات الأفراد المالية والآثار المترتبة عليها، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف وفقاً لنمط معين، أي أن علم الاجتماع يقدّم للاقتصادي المعلومات الضرورية لدراسة الظواهر الاقتصادية، فدراسة حالة الفقر مثلاً في أي بلد، لابد لها من معلومات كافية عن الظروف الاجتماعية والأسباب التي أدت إليها، والتي يبني عليها المختصون في علم الاقتصاد من أجل إيجاد الحلول المناسبة لرفع مستوى المعيشة للتقليل أو القضاء على حالة الفقر. هذه الأخيرة، ليست مجرد رقم اقتصادي، بل ظاهرة اجتماعية، برزت في نظام اقتصاد السوق بسبب تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية، مما خلق طبقة جديدة من العمال المفصولين عن أرضهم، وهو ما يفسر نشأة المشكلات الاجتماعية الكبرى وصراعات الطبقات.

من جهة أخرى، يهتم علم الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، الذي يعد قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع، فمن هنا نشأت النظرية الاشتراكية التي مهّدت لقيام نظام سياسي عالمي، يستند إلى أسس اقتصادية مفادها الملكية المشتركة للثروة

ولوسائل الإنتاج. وهذا التداخل يظهر بوضوح في دراسة قضايا مثل الطبقات الاجتماعية والاستهلاك الواضح[1].

4- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ: يرتبط علم الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ من أجل معرفة ماضي العلاقات والنظم الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، حيث يحتاج الاقتصاديون للتعرف على تاريخ تطور النظم الاقتصادية المختلفة وتجارب الأمم في المجال الاقتصادي، من أجل الوقوف على مواطن القوة وأسباب الضعف في التجارب الماضية. أي أن الأبحاث التاريخية، تقدّم معلومات عامة للاقتصادي إذ أنها تضع بين يديه ملخصاً عن الإطار القانوني والاجتماعي والسياسي الذي أدى إلى سيادة نظام اقتصادي معين. كما يساعد التاريخ في فهم تطور الرأسمالية من العهد الإقطاعي، ودور الأفكار الكلاسيكية لآدم سميث وديفيد ريكاردو وغيرهم[2].

5- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس: يهتم علم الاقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الإنفاق والاختيار وتلبية حاجاتهم، لذلك فهو يستعين

---

[1] سمية زعيتر، محاضرات في مادة الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة، 2022/ 2023، ص 4.

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993، ص 26.

بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.

أكبر دليل على ذلك، هو تأثير الشائعات على الحياة الاقتصادية في بلد معين. فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع، فإننا سوف نرى أن الناس يسارعون إلى البنوك لسحب أموالهم وشراء الذهب مثلا، فبعد الانخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تزاحم الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار. ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار للحصول على السلع والخدمات المختلفة[1].

ثانياً: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم التطبيقية.

يعتمد علم الاقتصاد السياسي بشكل كبير على عدد من العلوم التطبيقية

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 69.

اللازمة في مختلف الدراسات والأبحاث الاقتصادية.

1- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الإحصاء: إن تحليل الظواهر الاقتصادية يستلزم جمع البيانات عنها، حيث تتوفر هذه البيانات في شكل عددي وجداول إحصائية ومختلف أنواع الحسابات، وهو ما يعد المادة الأساسية التي يعتمد عليها علم الاقتصاد السياسي عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما، بالرغم من أن مجال علم الاقتصاد السياسي يظهر وكأنه بعيد عن مجال علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات والحسابات وتبويبها وعرضها بطريقة علمية.

هذا، ورغم أهمية علم الإحصاء في مختلف الدراسات الاقتصادية، إلا أن الاقتصاديين في بعض البلدان ما يزالون يعانون من عدم توفر المعلومات الإحصائية اللازمة أو من عدم دقتها، وهو ما يؤثر بلا شك على دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية في هذه البلدان[1].

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بالرياضيات: يستخدم علم الاقتصاد السياسي الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو أو لتتبع تطور الدخل في الدولة وغيرهما من الظواهر الاقتصادية الأخرى، حيث يتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.

توضح مفهومها بشكل أدق. فعند حساب تكاليف مشروع ما، لابد من الاعتماد على المعادلات الرياضية لإثبات صحة هذه التكاليف. بعبارة أخرى فإن الرياضيات تساهم في الوصول إلى نتائج منطقية وعلمية في دراسة الظواهر الاقتصادية، كاستخدام نماذج التوازن العام في حساب تأثير الضرائب على الرفاهية[1].

المطلب الثاني: مواضيع علم الاقتصاد السياسي.

يهتم علم الاقتصاد السياسي بموضوعين أساسيين هما: المشكلة الاقتصادية التي يسعى لإيجاد حلول لها من خلال النشاط الاقتصادي. وهو ما سيتم التفصيل فيه من خلال فرعين:

الفرع الأول: المشكلة الاقتصادية.

الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي.

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص 17.

الفرع الأول: المشكلة الاقتصادية.

يشرح علم الاقتصاد السياسي أسباب وعناصر وشروط وأنواع المشكلة الاقتصادية ويحاول إيجاد حلول لها، حيث أنه للكائن البشري احتياجات ورغبات يسعى لتحقيقها من خلال استغلاله لمختلف الموارد الاقتصادية، إلا أن هذا الأمر كثيرا ما يصطدم مع مشكلة عدم التكافؤ بين الحاجات والموارد، وهو ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية التي تواجه كل المجتمعات، إلا أن حدتها تختلف من دولة وذلك تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبعه ودرجة التقدم في كل دولة.

أولا: عناصر المشكلة الاقتصادية.

تقوم المشكلة الاقتصادية على عنصرين متلازمين هما: الحاجات والموارد.

1- الحاجات الاقتصادية (الطلب): هي كل رغبة في السلع والخدمات التي تساهم الموارد الاقتصادية في انتاجها، بحيث أن عدم اشباع هذه الحاجات يولد الإحساس بالحرمان، ما يدفع الانسان الى النشاط الاقتصادي من أجل انتاج هذه السلع والخدمات، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 45.

أ- **خصائص الحاجات الاقتصادية:** تتميز الحاجة الاقتصادية بعدة خصائص، يمكن إجمالها فيما يلي:

* **أنها غير نهائية:** فرغبات بني البشر وحاجاتهم متعددة كما ونوعا بل هي في تزايد مستمر، فكلما تم استباع حاجة معينة، تظهر أخرى جديدة، حيث يرجع تزايد الحاجات الى عدة عوامل أهمها:

- التقدم التكنولوجي وسرعته: الذي أدى إلى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، أو أن بعض الحاجات كانت في وقت سابق تعتبر من الكماليات وبسبب التقدم التكنولوجي أصبحت من الضروريات، كالهواتف النقالة وخدمات الأنترنت مثلا.

- الدعاية والإعلان: الذي أدى إلى ظهور حاجات جديدة من خلال التأثير على الذوق العام لبني البشر، حتى ولو لم تتفق هذه الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع.

- المحاكات والتقليد: وذلك من خلال قيام الأفراد في مجتمع ما بتقليد أنماط الاستهلاك لدى جماعات أو دول أخرى[1].

[1] منى زنودة، محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم سياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2022/ 2023، ص 17.

* **الحاجة ظاهرة اجتماعية:** فهي تختلف من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، وذلك بسبب العادات والدين ومستوى التقدم الحضاري. فالحاجة إلى الأكل مثلا هي حاجة ضرورية لكل إنسان، لكن طبيعة ونوع الأطعمة تختلف حسب كل مجتمع والوضع الاقتصادي السائد فيه[1].

* **قابلية الحاجة للإشباع:** أي أنه هناك دائما مقدار محدد من الأموال والموارد تكفي لإشباع الحاجات، وذلك من أجل التقليل من الشعور بالحرمان، فحاجة الإنسان إلى السكن تنفص حدتها ولو بحصوله على منزل صغير في حين أنه كانت حاجته تهدف إلى اقتناء منزل أكبر، وهوما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون: "تناقص المنفعة الحدية"[2].

* **قابلية الحاجات للتكامل:** أي إمكانية أن تحل حاجة محل حاجة أخرى، سواء حلولا كاملا أو جزئيا كحلول العمل بالآلات محل العمل اليدوي. إذ يساعد هذا التكامل بين الحاجات على حل المشاكل الاقتصادية، من خلال التحول من سلعة أو خدمة إلى أخرى[3].

---

[1] مهدي رضا، المطبوعة السابقة، ص 5.

[2] منى زنودة، المطبوعة السابقة، ص 17.

[3] مهدي رضا، المطبوعة السابقة، ص 5.

ب- أنواع الحاجات الاقتصادية: هناك عدة أنواع للحاجات الاقتصادية، وذلك حسب المعيار المعتمد في التقسيم، لعل أبرز هذه الأنواع:

* **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:** الحاجات الضرورية هي تلك الحاجات الأساسية

التي تتوقف عليها حياة الإنسان كالمأكل والملبس والمسكن... بينما الحاجات الكمالية هي تلك التي تحسن من مستوى معيشة الإنسان كوسائل الترفيه، السفر...[1]

* **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:** الحاجات الفردية هي تلك التي ترتبط بشخصية الفرد ويستطيع تلبيتها وإشباعها بمفرده، كالمأكل والملبس والسفر مثلا. أما الحاجات الجماعية فهي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية، كالحاجة إلى الأمن والتعليم والعدالة[2].

* **الحاجات المادية والحاجات المعنوية:** الحاجات المادية هي تلك الحاجات التي تستلزم موارد ووسائل مادية ملموسة من أجل إشباعها، فالحاجة إلى المأوى تستلزم وجود مسكن لإشباعها. أما الحاجات المعنوية فهي تلك التي لا تعتمد في إشباعها

[1] هشام بن عزة وأسامة خذير، المطبوعة السابقة، ص 19.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 75.

على وسائل مادية وهي ما تعرف بالخدمات، كالتعليم والعلاج مثلا[1].

2- الموارد (الأموال) الاقتصادية: ويقصد بها عموما الأموال الصالحة لإشباع حاجات الإنسان، وهي تتنوع بدورها إلى أصناف متعددة، فالهواء يعتبر مورد مادام يشبع حاجة الإنسان في التنفس، والأرض مورد لأنها مصدر الكثير من الموارد الأساسية. كما تختلف الموارد الاقتصادية من حيث الكميات المتوفرة والحاجات المتعلقة بها، فهناك موارد وأموال متوفرة بشكل زائد عن الحاجة إليها، وهي ما يصطلح عليها "بالأموال الحرة"، في حين أن هناك موارد متوفرة حسب الكميات المتاحة والتي تسمى "بالأموال الاقتصادية" التي تدخل في العملية الإنتاجية، أي التي تقوم عليها عناصر الإنتاج والمتمثلة أساسا في الموارد الطبيعية التي لا يتدخل الإنسان في إيجادها، في حين أن هناك موارد طبيعية يتدخل الإنسان في إيجادها، وهي ما تعرف برأس المال[2].

ستتم الإشارة فيما يلي، إلى أهم أنواع الموارد أو الأموال الاقتصادية:

أ- أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج: أموال الاستهلاك هي تلك السلع والخدمات

[1] مهدي رضا، المطبوعة السابقة، ص 7.

[2] محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 15.

التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، أي تلك التي تعطي منفعة مباشرة كالغذاء واللباس وخدمات الأستاذ والمحامي والطبيب... أما أموال الإنتاج، فهي لا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة وإنما تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية كالآلات والموانئ والمطارات...[1]

ب- الأموال الدائمة (المعمرة) وغير الدائمة(غير المعمرة): الأموال الدائمة هي تلك الموارد التي لها القدرة على إشباع الحاجة الإنسانية لمرات عديدة خلال فترة من الزمن تطول أو تقصر كالمنازل والأجهزة الإلكترونية والآلات والمعدات...أما الأموال غير الدائمة التي لا تدوم فهي تلك السلع والخدمات التي تشبع حاجة الإنسان لمرة واحدة وتنتهي بمجرد استخدامها، كالوقود وكل أنواع المواد الأولية[2].

ج- الأموال المتنافسة والأموال المتكاملة: يقصد بالأموال أو الموارد المتنافسة تلك السلع والخدمات التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض لإشباع الحاجات الإنسانية كالأقمشة الحريرية أو القطنية، أما الموارد المتكاملة فهي تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا في وقت واحد من أجل الوصول إلى إشباع الحاجة، مثل:

[1] مهدي رضا، المطبوعة السابقة، ص ص 10 و11.

[2] محفوظ بن عصمان، المرجع السابق، ص 20.

خدمة الطب والتمريض[1].

ثانيا: أسباب المشكلة الاقتصادية.

إن مشكلة ندرة الموارد اللازمة لإشباع الحاجات، ومشكلة الاختيار بين الحاجات المتعددة من أجل تحديد الحاجات الأولى بالإشباع ما يؤدي إلى التخلي عن بعض الحاجات لحساب أخرى، هما السببين الرئيسيين للمشكلة الاقتصادية.

1- الندرة: المقصود بها في علم الاقتصاد الندرة النسبية وليست المطلقة، أي أن مشكلة الندرة تقوم على العلاقة بين الموارد والحاجات وليس على كمياتها كونها كثيرة أو قليلة، فالبترول مثلا: مورد ينتج بكميات هائلة ولكنه رغم ذلك يبقى دائما غير كاف في تلبية الحاجة إليه. بعبارة أدق فإن الندرة هي محدودية الموارد اللازمة لإشباع الحاجات[2].

2- الاختيار: إذا كانت الندرة تشكل سبب المشكلة الاقتصادية، فإن الاختيار هو الذي يضفي عليها الصبغة الاقتصادية ويميزها عن غيرها من المشاكل الأخرى، مادامت أن المشكلة الاقتصادية تقوم في جوهرها على عدم كفاية الموارد الاقتصادية

[1] مهدي رضا، المطبوعة السابقة، ص 12.

[2] منى زنودة، المطبوعة السابقة، ص 18.

المتاحة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية، فهذه الندرة النسبية للموارد الاقتصادية تتطلب ضرورة اتخاذ قرار الاختيار بين عدة حاجات.

أي أن الاختيار هو المفاضلة بين تلبية عدة حاجات وذلك لاختيار الحاجات الأولى بالإشباع وفقا لما هو متاح من موارد، الأمر الذي يؤدي إلى التنازل عن إشباع حاجات لصالح أخرى ضرورية، مثال ذلك: الأرض كمورد في بعض الحالات يتم الاختيار بين استغلالها في الزراعة وبين استخدامها في البناء[1].

الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي.

لمواجهة المشكلة الاقتصادية لابد من وجود إدارة اقتصادية قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة أمام ندرة الموارد وتعدد الحاجات في ظل تشعب النشاط الاقتصادي وتعقد الحياة الاقتصادية، فالنشاط الاقتصادي هو العملية التي يسعى الإنسان من خلالها إلى تكييف الموارد الطبيعية النادرة مع احتياجاته المتعددة، أو بمعنى آخر النشاط الاقتصادي هو مجموع الأعمال والتصرفات التي يقوم بها الإنسان قصد استخراج الثروات الطبيعية وتحويلها حتى تصبح صالحة للاستهلاك

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 40.

فهدف الإنسان هو إشباع حاجاته من خلال استهلاك السلع والخدمات التي يرغب فيها، وعليه أن يقوم بإنتاج هذه السلع ثم يقوم بعملية التبادل مع الآخرين، لأن الفرد لا يمكنه أن يقوم لوحده بإنتاج كل السلع والخدمات التي يحتاجها[1].

يتم النشاط الاقتصادي وفقا لعدد من المراحل، هي: الإنتاج، التوزيع أو التبادل والاستهلاك[2].

أولا: الإنتاج.

هو عملية إنشاء السلع والخدمات، ذلك أن الموارد الاقتصادية لا توجد على حالة صالحة لإشباع الحاجات مباشرة، لذلك لابد من تدخل الجهد الإنساني عن طريق الإنتاج، الذي هو عبارة عن خلق منفعة لم يكن لها وجود من قبل أو إضافة منفعة على أخرى لتكييف الموارد حسب الحاجات الإنسانية تحقيقا للمنفعة أو

---

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص ص 36 و37.

[2] هناك من يضيف عاملين آخرين هما: الادخار والاستثمار وهناك من يعتبرهما جزء من مرحلة الإنتاج. **فالادخار** هو ذلك الجزء من الدخل (رأس المال) الذي لا ينفق على الاستهلاك، أو ما يعرف بالاستهلاك المؤجل الذي يرتبط بعدة عوامل اقتصادية. أما **الاستثمار**، فيقصد به الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية لكي تستخدم في فترات قادمة لخلق عائد على العملية الإنتاجية، فهو كذلك ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك من أجل إعادة استخدامه في الإنتاج لاحقا. **أنظر:**

– حنان شطيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017–2018، ص 73 وما بعدها.

زيادتها[1]، وعليه فإن عملية الإنتاج ينبغي أن تكون مدروسة بناء على عدة عوامل هي:

1- ماذا ننتج؟: لتحديد السلع والخدمات المراد إنتاجها كما ونوعا، من خلال التعرف على رغبات وتفصيلات أفراد المجتمع؛

2- كيف ننتج؟: وذلك من خلال تحديد الحاجات الأولى بالإشباع، من خلال تنظيم عملية الإنتاج وكل المراجل المرتبطة بها؛

3- لمن ننتج؟: عن طريق التوصل إلى طرق توزيع الإنتاج ودوران المداخيل بين مختلف المساهمين في العملية الاقتصادية [2].

ثانيا: التوزيع.

أو التبادل الذي يتم بموجبه توفير السلع والخدمات لاستهلاكها، فبعد التعرف على حاجات المجتمع كما ونوعا وإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذه الرغبات، لابد من إيجاد الطرق المناسبة لتوزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أي كيف يقسم الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع ولكل عنصر من عناصر الإنتاج، كحصول

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 276.

[2] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 16.

العمال على أجور مثلا[1].

ثالثا: الاستهلاك.

إن الاستهلاك هو عملية عكسية للإنتاج، هذا الأخير يعمل على توفير السلع والخدمات في حين أن الاستهلاك يؤدي إلى القضاء أو التقليل من هذه السلع والخدمات، لكن هدفهما واحد وهو تحقيق المنفعة. فالاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات بصورة مباشرة تحقيقا للمنفعة، حيث قد يكون الاستهلاك موجها لإشباع الحاجات الفردية (الاستهلاك الخاص). فكل فرد يسعى لتلبية حاجاته بنفسه، كما قد يكون موجها لإشباع الحاجات العامة (الاستهلاك العام). فالحكومة مثلا في سبيل تلبية حاجات قطاع الصحة تقوم بشراء سلع من أجل تحقيق الاستهلاك العام. أي أن الحكومة لا تظهر بشكل مباشر عند تلبية الحاجات الفردية على عكس لما يتعلق الأمر بالاستهلاك الخاص[2].

[1] حيزية لصاق، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، 2017-2018، ص 91 وما بعدها.

[2] علي خلفي، المدخل إلى علم الاقتصادي، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص ص 122- 124.

المبحث الثاني: تطور الفكر الاقتصادي والأنظمة الاقتصادية.

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تاريخ الفكر الاقتصادي بصورة إجمالية وموجزة، حتى نستطيع إدراك طبيعة الفكر الاقتصادي وأسبابه ونتائجه في كل مرحلة من مراحله، ذلك أن تاريخ الفكر الاقتصادي هو الجسر الذي يصل بين عراقة الاقتصاد السياسي وحداثته. كما سنتطرق إلى تطور الأنظمة الاقتصادية تبعا لتسلسل ظهورها وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي.

المطلب الثاني: تطور الأنظمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي.

إذا كان الإنسان قد مارس النشاط الاقتصادي منذ القدم وانشغل بتحقيق حاجاته وحاجات أسرته وباقي أفراد المجتمع، فإن الفكر الاقتصادي على العكس من ذلك لم ينشأ بممارسة الكائن البشري للنشاط الاقتصادي، بل وإنه لم يفكر تفكيرا اقتصاديا في العصور القديمة إلا في إطار فلسفي، ثم بدأ في البحث عن حل للمشكلات الاقتصادية بطريقة عقلية في العصور الوسطى، ولكن تحت تأثير

الدراسات الدينية، لينطلق الفكر الاقتصادي الفعلي بأكثر شمولية وتعمق بعد القرن الخامس عشر.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى ثلاثة فروع هي:

الفرع الأول: الفكر الاقتصادي في العصر القديم.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي في العصر الوسيط.

الفرع الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ15.

الفرع الأول: الفكر الاقتصادي في العصر القديم.

لا توجد دراسات واضحة تتعلق بالأفكار الاقتصادية في العصور القديمة، بل مجرد آراء إيديولوجية فلسفية بعيدة عن التحليل العلمي السليم، لم يكن لها وجود مستقل عن الأفكار الأخرى التي احتوتها الكتب القديمة[1]. ومع ذلك، سنتطرق إلى آراء بعض الفقهاء الإغريق الذين مست أفكارهم من بعيد المجال الاقتصادي، بداية عند أفلاطون ثم عند أرسطو.

[1] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 19.

أولا: الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (427 ق.م – 347 ق.م).

تناول الفيلسوف الإغريقي أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية" و"القوانين"، حيث يرى أن نشأة الدولة ترجع إلى اعتبارات اقتصادية، وحاجات الإنسان المتعددة، ولا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات، وقد عاش أفلاطون في بيئة تساعد على التفكير والإبداع، ترك رصيدا كبيرا من الأفكار كان لها صدى واسع على الإنسانية، خاصة كتاباته المتعلقة "بالمدينة المثالية" التي استنبط العديد من الأفكار المتعلقة بها من النموذج الأثيني المعروف بـ: "المدينة الدولة"، ومنها استنبط كذلك جل أفكاره المتعلقة بالمجال الاقتصادي التي تناولها عند تحليله لظاهرة الدولة، ومنها:

– أكّد أفلاطون على أهمية أن تخضع جميع الأنشطة الاقتصادية إلى تنظيم دقيق، وأول صور هذا التنظيم هو تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات لكل منها دور معين. حيث أن المجتمع المثالي السليم هو الذي يتكون من حكام ومحكومين، فطبقة الحكام تتكون من الفلاسفة والحكماء الذين يضعون القوانين ويسهرون على احترامها، فهم من يديرون شؤون البلاد وتعاونهم طبقة العسكريين، أما طبقة

المحكومين التي تحرك النشاط الاقتصادي للدولة، فتتكون من الحرفيين والعمال والمزارعين، مهمتها خدمة الفئتين الأولى والثانية وتلبية حاجاتهم؛

– يرى أن الدولة هي نظام اجتماعي، ينظم مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد، وإذ تسعى إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون قائمة على أساس الملكية الجماعية، وإلغاء الملكية الخاصة إلغاء تاما، كما أن تدخل الدولة ضروري لتنظيم النشاط الاقتصادي بما أن أغلب حاجات المجتمع يتم توفيرها من الخارج في شكل تجارة خارجية. فتحريم الملكية الخاصة حسبه كان مقصورا على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال والمزارعون والحرفيين والتجار، والتي تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة؛

– اعتبر افلاطون أن النقود وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية[1].

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند أرسطو (384 ق.م – 322 ق.م).

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصر القديم بأنه حاول تحليل بعض

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص ص 65– 68.

المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعد من القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته "بذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه: "الأخلاق" و"السياسة". كما انتقد أرسطو الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي، لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة، لأن كل فرد يسعى لتنمية ملكيته، فيزيد الإنتاج، ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق، وهكذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية بإقراره حق الملكية الخاصة. وتمثلت أهم أفكاره الاقتصادية فيما يلي:

- يعتبر أرسطو من بين المفكرين القلائل الذين حاولوا تحليل الظاهرة الاقتصادية متأثرا في ذلك بالطبقية التي كانت سائدة في ذلك الحين، ويرتكز تحليله على الحاجة الاقتصادية وإشباعها، وذلك عن طريق الأموال التي يحصل عليها عن طريق الفلاحة (الزراعة- تربية المواشي-الصيد البحري)، والصناعة التي كانت تتم في شكل حرف وأشغال منجمية، وحتى قطع الطريق الذي يعتبره نوعا من الصيد، فهذه كلها من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال. إلى جانبهما توجد التجارة التي ليست من قبيل النشاط الطبيعي، فلا يعتبرها أرسطو من قبيل طرق اكتساب الأموال؛

– فيما يتعلق بالوحدات الإنتاجية، يرى أرسطو أن الأسرة هي الوحدة الأساسية التي تسعى إلى تحقيق حاجياتها، وما يزيد عن ذلك فهو فائض تقوم بمبادلته عن طريق مقايضة سلعة بسلعة أخرى أو مبادلة بالنقود، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون هناك ضوابط تحدد القيمة النقدية للسلع إذ لها نوعين: قيمة الاستعمال التي تعتبر الصفة الموضوعية للسلعة والتي تجعل منها قابلة للاستعمال، وقيمة المبادلة وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها أثناء المبادلة، مع التأكيد على أن قيمة المبادلة تستنتج من قيمة الاستعمال (قانون العرض والطلب)؛

– النقود عند أرسطو هي وسيلة للقضاء على المتاعب والصعوبات الناتجة عن استعمال المقايضة، ولكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يجب أن يكون لها خاصية السلعة، إذ الفضة قبل أن تكون وسيلة للمبادلة كانت سلعة ذات قيمة. وأكثر من ذلك يرفض أرسطو أن يكون الغرض من النشاط الاقتصادي جمع النقود، بمعنى أن تكون النقود غاية في ذاتها. وتماشيا مع ذلك، فهو يرفض فكرة الفوائد الناتجة عن القروض (الربا)، حتى وإن كان يتقبلها كواقع معاش في المجتمع الأثيني[1].

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ص 17 – 19.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي في العصر الوسيط.

ظهرت خلال العصور الوسطى تغيرات عديدة على المجتمع بعد توسعه، وكذا بعد انتشار الأديان السماوية التي لعبت دوراً في بلورة الفكر الاقتصادي. ونخص بالذكر كل من الدين المسيحي الذي كان له تأثير كبير في أوروبا، والدين الإسلامي الذي تعدّت أفكاره حدود الرقعة الجغرافية الإسلامية لتصل حتى أوروبا.

أولا: الفكر الاقتصادي في أوروبا

إن حالة أوروبا في القرون الوسطى لا تمت بأي صلة لحالتها المزدهرة والمتطورة في العصر الحالي، حتى وإن كانت بعض دولها قد استطاعت أن تبلغ مبلغا كبيرا من الحضارة خلال الفترة التي سبقت العصور الوسطى. إن هذه المرحلة تعتبر أحلك العصور التي مرت بها أوروبا، التي كانت تعيش في جهل وصراع في ظل النظام الإقطاعي، وتحت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، وهما العاملان اللذان ساعدا على ترسخ بعض الأفكار الاقتصادية في ذلك الوقت[1].

1- النظام الإقطاعي: ظهر النظام الإقطاعي في فرنسا ثم انتقل إلى إنجلترا ليشمل كل القارة الأوروبية. كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في

[1] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 22.

العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، الذي يقوم على علاقات متبادلة بين السيد الإقطاعي والفلاحين (الأقنان).

من الناحية النظرية، الأرض تابعة للإمبراطور أو الملك، لكن الملكية الحقيقية كانت للأسياد الإقطاعيين (الحكام المحليين). تنقسم أرض كل سيد إلى قسمين:

– القسم الأول: يحتفظ به السيد لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته مجانًا دون أجر، بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى مثل العمل في قصره أو المشاركة في الحروب.

– القسم الثاني: يوزعه على الفلاحين، الذين يزرعونه ويحتفظون بجزء من المحصول مقابل دفع جزء آخر للسيد، مقابل حمايتهم من الأعداء واللصوص.

أي أن الزراعة كانت تمثل كل شيء تقريبًا في هذه الفترة، والمبادلات محدودة وضئيلة، وغالباً ما كانت مبادلات عينية (مقايضة سلعة بسلعة) دون الحاجة إلى النقود. فلم تكن هناك أسواق منظمة كما نعرفها اليوم، وكان الاقتصاد شبه معزول وذاتي الاكتفاء إلى حد كبير[1].

2/ سيطرة الكنيسة على الأفكار الاقتصادية: ساهمت الكنيسة الكاثوليكية بشكل

[1] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص 40.

كبير في تشكيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا آنذاك. بعد أن تلاشت هيمنتها تدريجيا أمام زحف مبدأ "اللائكية" (العلمانية)، وقفت الكنيسة في صف الطبقة الضعيفة (الأقنان والفلاحين)، وحاولت وضع قواعد أخلاقية وعادلة لتنظيم النشاط الاقتصادي[1].

من أبرز المبادئ التي روّجت لها الكنيسة، نذكر:

– مبدأ العدالة المتكافئة، والذي يعني ضرورة التكافؤ في التبادل الاقتصاد؛

– الثمن العادل، والذي يهدف إلى حماية المشتري من تعسف البائعين. وهو يدل على أن لكل سلعة يوجد ثمنا عادل يرتكز على نفقة الإنتاج، أي لزوم اتفاقه التام مع قيمة السلعة أي نفقته؛

–الأجر العادل، هو الأجر الذي يُمكّن العامل عائلته من العيش في كرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص، حيث يجب أن يكون هناك مقابل عن الجهد الذي يبذله العامل في شكل أجر يضمن الحياة الكريمة لصاحبه ولأسرته؛

– تحريم الربا والفوائد على أسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو، وهذا لأن الفوائد

[1] علي خلفي، المرجع السابق، ص 35.

التي تأخذها الطبقة المالكة على القروض هي إجحاف في حق الضعفاء[1].

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند المسلمين.

يقتصر الكثيرون عند البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي وتطور المذاهب الاقتصادية على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية والرومانية (أفلاطون، وأرسطو وغيرهما) كنقطة بداية في البحث، ثم يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوربية، متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية. فعلى الرغم من أن المفكرين المسلمين لم يكن لهم اهتمام كبير بالظواهر الاقتصادية، لأن الشريعة الإسلامية لم تستثني مجالا من مجالات الحياة إلا ونظمته، إلا أنه بعد مرور قرون عديدة من انقطاع الوحي، ظهر بعض المفكرين الذين كانت لهم أفكار اقتصادية، نذكر منهم مفكرين اثنين هما: ابن خلدون، وتلميذه المقريزي[2].

1- الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332-1406م): كان لعبد الرحمن ابن خلدون بعض الاهتمام بالظواهر الاقتصادية التي لم يفصلها عن المحور العام

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 76.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 18.

لدراساته المتعلقة بعلم الاجتماع، فتناولها في مقدمته في الباب الأول من الكتاب الخامس تحت عنوان:" في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"، جاء فيه بمجموعة من الأفكار الاقتصادية، نذكر منها ما يلي:

* **النشاط الاقتصادي:** لقد جمع ابن خلدون أثناء تعرضه لهذا الموضوع كل القطاعات المعروفة في علم الاقتصاد الحالي، إذ تناول الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والزراعة والصناعة، والتجارة بطبيعة الحال التي كانت النشاط الأبرز في الدولة الإسلامية آنذاك، ولكن ابن خلدون سماها "وجوه العيش". وهنا يرى ابنُ خلدون أن المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة. فالإمارة ليست بمذهب طبيعي للمعاش، وهي تشمل الجندي والشرطي والكاتب، وهي عبارة عن الجبايات السلطانية في ذلك الوقت، والضرائب والرسوم في عصرنا الحاضر.

أما الفلاحة والصناعة والتجارة، فهي الوجوه الطبيعية للمعاش، ونجد أن الفلاحة متقدمة على القطاعات كافة؛ لأنها كانت بسيطة وطبيعية فطرية، أي أن الفلاحة من أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة[1].

[1] Islahi Abdul Azim, History of Islamic Economic Thought, Edward Elgar, UK, 2014, p 20.

* **تقسيم العمل:** أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل، وذكر أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها للعمران، وما هو ثانوي، حيث يقول في هذا الصدد: "واعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران..."، فهناك بعض الحرف التي تعتبر أمهات الصنائع كالفلاحة، والبناء، والتجارة، وصناعة الحياكة ...

* **القيمة:** القيمة تساوي كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة، ويرى ابن خلدون أن كل كسب (الدخل) هو في نهاية الأمر نتاج العمل، ولكي يحصل الانتفاع (الربح) يجب أن تكون القيمة بقدر العمل الواجب لعملية الإنتاج وكذا بدرجة طلبها من طرف المجتمع، فقد توصل ابن خلدون لعدة نتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

* **الملكية:** عند ابن خلدون يعتبرها هبة من الطبيعة، فما يمتلكه الفرد لا ينتقل إلى يد غيره ولا يتنازل عنه إلا بمقابل، وتعويض بما يناسبه أو يساويه. والنقود المتمثلة في الذهب والفضة تعتبر معيار لتوزيع الثروة، والتي يتم تبادلها أثناء النشاط

الاقتصادي، وقد تقع حالات أين يتم اكتنازها.[1]

2- الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364-1442م): إهتم المقريزي بالعديد من القضايا ذات الطابع والبعد الاقتصادي، وكان متأثرا بمنهج أستاذه ابن خلدون في تمحيص الظواهر وتحليلها وكشف قوانينها. وتبرز أهم مساهمات المقريزي في الاقتصاد من خلال بعض القضايا الاقتصادية التي حللها، مثل النقود والغلاء ومعاملات الأسواق والميزانية.

فقد تعرض المقريزي للكثير من المشكلات الاقتصادية على غرار الظواهر النقدية المختلفة، وهو ما يظهر في دراسته للمجاعة التي اصطلح عليها الفكر الرأسمالي الحديث مصطلح "الأزمة الاقتصادية"، ويرجعها إلى أسباب طبيعية كالجفاف والقحط، وأخرى سياسية تتمثل في فساد الإدارة التي كانت تحتكر المنتوجات في وقت كانت الرعية تعيش في المجاعة، أضف إلى ذلك الضرائب الكثيرة التي تفرض عليها، وهناك أسباب اقتصادية مثل ارتفاع تكلفة البذور وأجور العمال، وهذا ما أدى إلى ندرة السلع في السوق مع تواجد مرتفع للعملات النقدية مما جعل سعر السلع يقفز إلى مستويات عالية (التضخم) [2].

[1] Islahi Abdul Azim, op.cit, p 36 and Laters.

[2] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 24.

كما بيّن المقريزي تاريخ ظهور النقود في مصر، إذ كان الذهب (الدينار) هو العملة الوحيدة المتداولة إلى غاية القرن العاشر، حيث أدخلت الفضة (الدرهم) لاستعملها في تلبية النفقات اليومية التي لم يتقبلها أفراد المجتمع إلا في القرن الثالث عشر، ثم ظهرت النقود النحاسية (الفلوس) لتسوية بعض المعاملات ذات القيمة الصغيرة. فالدينار والدرهم كمعادن نفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة، أما النقود النحاسية فتستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة. وكنتيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، ممّا أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد، بسبب زيادة الإصدار النقدي التي لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع. وبالتالي يعد المقريزي أول من أكد أن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة وعلاجها أيضا هو نقدي، يكون من خلال تقيد عرضها، فهو أب النقود[1].

[1] أسامة سعيد، استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد الثاني، 2015، ص ص 37- 39.

الفرع الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ15.

يعتبر القرن الخامس عشر منعرجا حاسما في تاريخ الفكر الإنساني، إذ أنه شهد ميلاد العديد من المفكرين في مجالات شتى، يرجع لهم الفضل في التطور والرقي الذي بلغه الإنسان،

وكان هذا التاريخ كذلك محطة عرفت فيها الدولة تغيرات وتطورات عديدة بعد تراجع نفوذ الكنيسة وتناقص سلطة الإقطاعيين، مما مهد إلى تبلور النموذج الحديث للدولة، ومعه بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، فظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية، هي:

أولا: المذهب التجاري.

يعد الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية، ظهر مع بداية القرن 16 متأثرا بمجموعة من الظروف السائدة آنذاك، منها: انهيار النظام الإقطاعي، ظهور حركات الهجرة من الأرياف إلى المدن، التي أصبحت مركزا للتجارة والتداول نتيجة للتوسع السكاني الكبير، مما ساهم في تغير النشاط الاقتصادي القائم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي، إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "التاجر" يقوم بتوزيع الإنتاج. وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من

القرن 15 إلى القرن 18.[1]

1- مبادئ الفكر التجاري: قام عدد كبير من التجار بتبني عدة أفكار اقتصادية، والتي أصبحت تسمى بالمذهب التجاري، وجعلت لنفسها بعض المبادئ التي تقوم عليها، من أهمها:

أ- تدخل الدولة في المجال الاقتصادي: نادى أنصار المذهب التجاري بضرورة تدخل الدولة على أساس أنها الوحيدة القادرة على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الأجنبية بفرض الضرائب على الواردات، وذلك من أجل استبعاد المنافسة الخارجية، وتعزيز الصناعات المحلية

خاصة المنتجات الفاخرة؛

ب- الذهب والفضة منبع الثروة: اعتبر التجاريون الذهب والفضة أساس الثروة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يملكه من ذهب أو فضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، وما يصدق على الفرد يصدق عل الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة[2].

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص 69.

[2] محمد دويدار، المرجع السابق، ص ص 105 و106.

2- أهم المدارس التجارية: قام المذهب التجاري في أنحاء أوروبا عامة، غير أن أشهر الدول التي تبنته هي اسبانيا، فرنسا وانجلترا، وفي كل من هذه الدول قامت مدرسة تختلف من حيث توجهها بعض الشيء:

أ- **المدرسة الإسبانية:** بزعامة **(Olivarez)** و**(Louis Ortiz)** والتي تسمى المركانتيلية المعدنية، تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، ووضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس[1].

ب- المدرسة الفرنسية: اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق بتشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لذلك تسمى بالمركانتيلية الصناعية، ومن أبرز مفكريها **كولبير (Colbert)** الذي كان يعتقد أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها، وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأن كمية المعادن الثمينة في أوروبا محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة[2].

---

[1] علي خلفي، المرجع السابق، ص 55.

[2] مهدي رضا، المطبوعة السابقة، ص 24.

ج- المدرسة الإنجليزية: ترى أن عائدات الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

هذا، ويُعاب على المذهب التجاري أنّه ذو توجه شمولي تقتصر نظرته على الدولة كفاعل اقتصادي، ولا يعني بتصرفات الأفراد ومشكلاتهم الاقتصادية، وحتى التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية من التجاريين، لأن المفكر التجاري أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل. وإذ المذهب التجاري يهدف أساسا إلى زيادة ثروة الدولة، فإنه يشجع على استعباد الشعوب وسرقة ثرواتهم، وهذه الأفكار هي التي أسست لفكرة الاستعمار وجعلت العديد من الدول خاصة الإفريقية منها تعاني لقرون عديدة من ويلاته ولا زالت أثاره قائمة إلى حدّ الآن. فقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلّا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية[1].

[1] محفوظ بن عصمان، المرجع السابق، ص 45.

ثانيا: المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي).

نتج عن السياسة الماركنتيلية تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات فاقت معدلات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وأدت هذه الظروف إلى حالة من الرفض تجاه سياسة التصنيع والتجارة والدعوة للعودة إلى الأرض والزراعة. كما أدت إلى ظهور تيار من المفكرين الاقتصاديين بفرنسا والذين وصفوا بالطبيعيين أو الفيزيوقراط في القرن الثامن عشر، كان أبرزهم المفكر (**François Quesnay**) الذي طرح أفكاره في مؤلفه الشهير "**الجدول الاقتصادي**"، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها[1].

يمكن استخلاص مجموعة المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيوقراطي، كما يلي:

1- النظام الطبيعي: اعتبر الفيزيوقراطيون أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية

[1] سمية زعيتر، المطبوعة السابقة، ص 6.

بعيدا عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية يتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، وأن يقتصر دورها على الحماية والتأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الفردية، وتوفير الأمن وإقامة العدالة بين الناس؛

2- الحرية الفردية: التي تقوم على قاعدة مشهورة **لأدم سميث** وهي "**دعه يعمل دعه يمر**"، فأساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية؛

3- الثروة والناتج الصافي: الثروة عند الطبيعيون لا تكون حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها، فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، وهي النشاط القادر على خلق الناتج الصافي، ومن هنا كان قياس الطبيعيون للثروة بالناتج الصافي، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدماتية غير منتجة وغير قادرة على إعطاء قيمة جديدة. وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة لأنها لا تخلق ثروة جديدة، ولهذا فإن أهم ما ترتب على المذهب الطبيعي من نتائج أنه اختص بالضريبة، وطالما أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة الحقيقية وليس المعدن النفيس الذي لا يتعدى كونه ثروة عقيمة، فمن المستحسن

أن تفرض عليها الضريبة بصفة مباشرة[1].

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظم، وزعمهم تحري الموضوعية في أبحاثه، إلا أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم. كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات[2].

ثالثا: المذهب الكلاسيكي (التقليدي).

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين وهدموا تعاليم التجاريين، ونذكر منهم أمثال: "**أدم سميث**"، "**توماس مالتس**" و"**جون ستيورت ميل**" و"**جون بتيست ساي**"، وكانت

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص ص 74- 76.

[2] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 139.

أولى معاقل بروزه في انجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد.

قام المفكرين الكلاسيكيين بصياغة أفكارهم متفادين السلبيات التي وقع فيها أنصار المذهب الطبيعي، وعليه كانت المبادئ التي رفعوها تتمثل فيما يلي:

1- القوانين الأساسية: فالتصرفات التي يقوم بها الأفراد والمجتمعات تؤثر فيها قوانين طبيعية، وهو ما يجعل الإنسان متعلق بمصلحته الشخصية. ويسمي "**آدم سميث**" هذه القوانين التي تخضع لها تصرفات الناس **باليد الخفية، أي** المصلحة الذاتية ورغبة الإنسان في تحسين حاله، وغريزته التي تحثه دائما على التقدم، وهذه القوة التي تحرك النشاط الاقتصادي لينتظم الاقتصاد ويحدث التشغيل الكامل وتختفي ظاهرة البطالة الإجبارية، بينما في حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يختل توازن السوق وتظهر البطالة الإجبارية؛

2- الحرية الاقتصادية: نادى المفكرين الكلاسيكيين بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث يرون أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وبإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل

والاستهلاك والإنتاج في إطار المنافسة التامة في السوق؛

3- تقسيم العمل: من البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وقد انتهى **آدم سميث** إلى أن زيادة إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل، فهذا التقسيم يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع. فالعمل هو المحدد الأساسي لقيمة المنتوجات عن طريق حساب الوقت والجهد اللازمين لإنتاجها؛

4- التخصص الاقتصادي: يرى "**دافيد ريكاردو**" أن الدولة يجب أن تتخصص في فرع من فروع الإنتاج، مما يجعلها تتفوق فيه وتحتكره دوليا، وهو الذي يرجع إليه الفضل في جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكونا منها نسيجا متماسكا من التحليل الاقتصادي[1].

نجح المذهب الكلاسيكي في فرض مبادئه على أغلبية الدول، وحققت هي بدورها تطورات يمكن أن توصف بالخيالية في المجال الاقتصادي، ومع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات وبعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها: تكوين الاحتكارات، استغلال العمال، تسببه في العديد من الأزمات الاقتصادية ...

[1] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص ص 55- 57.

رابعا: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

إن الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي، خاصة تلك المتعلقة بحقوق العمال، والذين جعلهم هذا المذهب يزدادون فقراً نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظله من زيادة ثروتهم وزادت بذلك الهوة بين الفئتين، ونتيجة لانتشار الوعي المجتمعي للطبقات الكادحة، والذي اتسم بحالة من الاحتقان الثوري ضد حالة البؤس وإرادة للتغيير، قام تيار فكري قوي لنقد النظام الرأسمالي سمي بالمذهب الاشتراكي. ففي ظل هذه الظروف برز مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين استغلوا تناقضات الفكر الرأسمالي لتأسيس مذهبهم الاشتراكي، والذي انقسم إلى فريقين أحدهما متطرف والأخر معتدل[1].

أ- **الاشتراكية المتطرفة:** تسمى هذه الفئة بالمتطرفة بالنظر إلى المطلب الأولي الذي رفعته ألا وهو ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي، من خلال ثورة عارمة يقوم بها العمال على الطبقة البرجوازية ليتم انتزاع السلطة منهم. ويعود الفضل في نشأة النظام الاشتراكي إلى "**كارل ماركس**" وأتباعه، الذين دعوا إلى تطبيق الدولة للضمان الاجتماعي لحماية المواطنين من البطالة والمرض وضمان شيخوختهم،

[1] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 40.

كما دعوا إلى إنشاء مصانع وطنية لتشغيل العمال على أن ينتخب هؤلاء العمال رؤسائهم، ويقتصر تدخل الدولة في بداية تأسيس هذه المصانع على تقديم المعونات المادية اللازمة فقط. أي أن الفكر الاشتراكي الماركسي كان بمثابة ثورة لصالح الطبقات الكادحة (البروليتاريا)، حيث رفض مبدأ حرية السوق والدولة المحايدة والملكية الخاصة، كما رفض مبدأ التوريث وحصول الفرد فيما لم يتعب في تحصيله[1].

ب- الاشتراكية المعتدلة : إنّ أنصار الفكر الجماعي المعتدل وهم كل من "**سان سيمون**" و"**شارل فرونسوا فوريه**" و "**روبرت أوين**"، تجمعهم أرضية مشتركة، هي أنهم لا يبرزون كممثلين لمصالح البروليتاريا (العمال الكادحين). فهم لم يريدوا أن يحرّروا طبقة معينة وحدها، بل البشرية جمعاء، فلم يرفضوا فكرة الملكية الفردية ولم يشترطوا القضاء على الرأسمالية، بل نادوا بضرورة إجراء إصلاحات على هذا النظام بما يسمح بتصحيح أخطائه وتجاوز تناقضاته، من خلال تحديد الملكية مثلا وإقرار مجانية التعليم وتقليص نسبة التفاوت بين طبقات المجتمع. أي ضرورة التوفيق بين مصلحة المجتمع التي لا تعلوها مصلحة، ومصلحة الفرد بما أنها تحقق

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص ص 80 و 81.

مصلحة المجتمع عن طريق التعاون بين أفراده، كما عارض رواد هذه المدرسة فكرة التأميم واستيلاء العمال على الحكم[1].

المطلب الثاني: تطور الأنظمة الاقتصادية.

تتضمن دراسة الأنظمة الاقتصادية كيفية ارتباط الهيئات والمؤسسات المختلفة مع بعضها البعض، وآلية تدفق المعلومات بينها والعلاقات الاجتماعية داخل النظام، بما في ذلك حقوق الملكية وهيكل الإدارة، حيث يقصد بالنظام الاقتصادي مجموعة المبادئ والاسس التي تنظم الحياة الاقتصادية للمجتمع، من خلال تنظيم الروابط والعلاقات التي تنشأ بين الأفراد نتيجة اشتراكهم في العملية الإنتاجية، كما يحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم الإنتاج في ظله وتوزيع الإنتاج على العناصر المشتركة فيه[2].

وعليه، فإن دراسة أي نظام اقتصادي، يتم من خلال دراسة عناصره ومقوماته الأساسية التالية:

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص ص 81 و82.

[2] FRANK STILWEL, op.cit, p 17.

1- عناصر الإنتاج: ويقصد بها جميع الموارد الموجودة في المجتمع، والتي تشترك فيما بينها لإنتاج مختلف السلع والخدمات، وهي تتألف من الأرض، العمل، رأس المال والمنظم لعناصر الإنتاج بالنسب المناسبة للحصول على الإنتاج؛

2- علاقات الإنتاج: يقصد بها تلك الروابط التي تنشأ بين الأفراد المشتركين في العملية الإنتاجية ودور كل منهم فيها، ومن أهم هذه العلاقات تلك التي تحدد كيفية امتلاك عناصر الإنتاج المختلفة، والتي تكون لها دلالة واضحة في معرفة النظام الاقتصادي السائد، حيث أن زيادة نسبة ما تملكه الدولة من وسائل الإنتاج يعني الاقتراب من النظام الاشتراكي. أما انخفاض هذه النسبة وزيادة نسب تملك الافراد لوسائل الإنتاج، يعني الاقتراب من النظام الرأسمالي؛

3- علاقات التوزيع: ويقصد بها الطريقة أو الوسيلة التي يتم بها توزيع الناتج القومي على عناصر الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية، وكيفية تحديد نصيب كل منهم من الإنتاج[1].

وفيما يلي سنميز بين أربعة أنواع من الأنظمة الاقتصادية وذلك من خلال فرعين هما:

الفرع الأول: الأنظمة الاقتصادية السائدة.

الفرع الثاني: الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 65.

الفرع الأول: الأنظمة الاقتصادية السائدة.

حيث سنتطرق إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي أو ما يعرف كذلك بالنظام الاقتصادي الليبرالي أو نظام اقتصاد السوق أو النظام الإقتصادي غير الموجه أو النظام الإقتصادي الحر، وإلى النظام الإقتصادي الإشتراكي أو النظام الإقتصادي الماركسي أو النظام الاقتصادي الموجه.

أولا: النظام الإقتصادي الرأسمالي.

يُعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي، بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج، يرتكز على تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج، سواء كانت مكونة من أفراد أو مؤسسات وطبقة العمال المفروض عليها بيع قوة عملها لأنها لا تملك وسائل الإنتاج، أهم رواد هذا الفكر هو الاقتصادي البريطاني آدم سميث.

1- مبادئ النظام الإقتصادي الرأسمالي: للنظام الاقتصادي الرأسمالي جملة من المبادئ أهمها:

أ- **الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الإنتاج :** يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية، وحق الملكية على الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية

تتمثل في حق الاستعمال والاستغلال، لكن يغيب الاعتراف بحق الملكية بإن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزء من الثروة القومية مثل: المباني الحكومية، أراضي الدولة ، المناجم، الغابات، الجسور، الطرق...[1]

ب- مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي : إذ كلما تمتع نشاط الأفراد بالحرية كلما كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية، التي تحقق المنفعة للجميع، وعليه في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق نطاق مثل: خدمات التعليم، الشرطة، القضاء، الدفاع عن السيادة الوطنية...[2]

ج- مبدأ المنافسة الحرة :المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة تخفيض التكلفة الى أقل حد ممكن وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق، وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الإقتصادي[3].

---

[1] FRANK STILWEL, op.cit, p 35.

[2] رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 102.

[3] أسامة دويدار، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017، ص 50.

د- مبدأ حافز الربح لمالكي وسائل الإنتاج الرأسمالي : فمالك وسائل الإنتاج هو الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج واستغلالها في إطار مشروعه الرأسمالي، وهو بذلك يمثل الشخص الأساسي والهام في العمليات المكونة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي، فيعد حافز الربح الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، لذلك نجد أصحاب عناصر الإنتاج يسعون نحو الاستغلال الأمثل للموارد من أجل تحقيق أقصى ربح.

هـ- مبدأ سيادة المستهلك :لما كان المنتج يسعى الى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، فحين تزداد رغبات المستهلكين في منتج يزداد طلبهم عليه وبالتالي يتجه المنتجون الى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، فرغبات المستهلكين هي التي تقرر ما يجب إنتاجه وعليه فإن مبدأ سيادة المستهلك يقوم على إنتاج سلعة معينة تبعا لدرجة رغبة المستهلك فيها؛

و- مبدأ جهاز الثمن كألية للتأثير في النشاط الاقتصادي :توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن تسمى بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل

بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتج في السوق[1].

2- تقييم النظام الإقتصادي الرأسمالي:

أ- **المزايا:** للنظام الإقتصادي الرأسمالي عدة مزايا نذكر أهمها في النقاط التالية:

- تطوير العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج.

- تحسين مستوى المعيشة نسبيا.

- كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية، حيث أن جهاز الثمن في النظام الإقتصادي الرأسمالي هو الذي يتكفل بتنظيم النشاط الإقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي الى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال (مالكي وسائل الإنتاج)، الأمر الذي يدفعهم الى التوسع في العملية الإنتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه انخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية تبعا لرغبات المستهلكين، فازدياد الطلب على السلع يؤدي الى ارتفاع أسعارها والعكس يؤدي الى انخفاض أرباح منتجيها وانكماش إنتاجها أو توقيفها[2].

---

[1] رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ص 105 و106.

[2] أسامة دويدار، المرجع السابق، ص 55.

ب- العيوب: بالرغم من مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن هناك جملة من العيوب نذكر أهمها:

- استفحال ظاهرة الإحتكار والمقصود به انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات ويتعطل جراء ذلك جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، فمن مساوئ الإحتكار أن المحتكر يلجأ الى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية؛

- سوء توزيع الدخل والثروة: وذلك نتيجة لتركز عناصر الإنتاج عند فئة معينة من المجتمع هم مالكي وسائل الإنتاج، أما غالبية المجتمع والذين يمثلون الطبقة العاملة، لا يتحصلون سوى على أجور محدودة توجه للاستهلاك وجزء قليل منها للادخار في حين أن مالكي عوامل الإنتاج يتحصلون على أرباح كثيرة متتالية، الأمر الذي يخلق فجوة بين طبقات المجتمع تؤدي الى سوء توزيع الثروة والمدخول؛

- انتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الاقتصادية: وذلك عندما يرغب مالكي وسائل الإنتاج في التقليل من كمية سلعة ما بهدف زيادة سعرها، فسوف يستغنون ببساطة عن طاقات من عوامل الإنتاج وبالتالي تسريح جزء من العمال؛

– الحرية الوهمية: بما ان عناصر الإنتاج ترتكز عند طبقة معينة من المجتمع (مالكي عناصر الإنتاج)، فإن غالبية المجتمع التي تمثل العمال لا يستطيعون القيام بمشروعاتهم الخاصة لعدم امتلاكهم لهذه الوسائل بسبب احتكار طبقة مالكي عوامل الإنتاج لها[1].

ثانيا: النظام الاقتصادي الإشتراكي.

الاشتراكية اصطلاح واسع المعنى ينطوي تحت عدة مذاهب ومدارس مختلفة والقاسم المشترك بينها رغم تباين اتجاهاتها ونزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية وبين مناصر لفكرة الغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، من أهم رواد هذا الفكر هو الاقتصادي الألماني كارل ماركس[2].

[1] FRANK STILWEL, op.cit, p 93 et suivantes.

[2] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 49.

1- مبادئ النظام الإقتصادي الإشتراكي: يقوم الفكر الإشتراكي أساسا على قدرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على القيام به وللحد من الأثار المترتبة عن تركز عوامل الإنتاج والثروة في أيدي طبقة قليلة من الأفراد، حيث أن أهم مبادئ النظام الإقتصادي الاشتراكي هي:

أ- **مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج** : يقوم النظام الإقتصادي الإشتراكي على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فالملكية الفردية في النظام الإشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة، فالفرد لا يحق له امتلاك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية فملكية وسائل الإنتاج تكون لجميع الأفراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع الواجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى الصورتين: إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، أو الجمعيات التعاونية التي تنشأ لمالكي الأراضي الزراعية أو الصناعات الصغيرة حيث يؤدي إلغاء الملكية الفردية الى تقليص وتقريب الفوارق بين الطبقات ففي هذا النظام يتقاضى الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد المبذول في الإنتاج الذي هو أساس التفرقة في المستوى المعيشي بين الأفراد[1].

[1] أسامة دويدار، المرجع السابق، ص 61.

ب- مبدأ إشباع الحاجات الجماعية: بما أن النظام الإقتصادي الإشتراكي يسعى الى إزالة الفوارق الطبقية التي سادت في المجتمع الرأسمالي، وذلك عبر إلغاء حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الإقتصادي هو تحقيق الربح لأن الربح عند أصحاب الفكر الإشتراكي يعتبر وسيلة من وسائل الاستغلال، وهو ما يؤدي الى سوء التوزيع في الدخل والثروة وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي ما يسمى بالشعور القومي والوطنية والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونتيجة لعدم وجود الربح في النظام الإشتراكي تقوم الدولة بتغطية أغلب الحاجات مثل: التعليم، الصحة وكلها مجانية[1].

ج- مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد القومي : بما انه للدولة حق تملك وسائل الإنتاج وتحديد أولويات العملية الإنتاجية لإشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع، فهذه المعطيات تضع على عاتق الدولة تنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي والذي يتمثل في وضع خطط وطنية مركزية شاملة تحدد أهداف الاستهلاك والإنتاج وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وكذا تحديد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع بما يضمن

[1] أسامة دويدار، المرجع السابق، ص 62.

تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات، وعليه فإن جهاز التخطيط المركزي يعبّر عن خطة ملزمة لكل القطاعات[1].

2- تقييم النظام الإقتصادي الإشتراكي:

أ- **المزايا:** يؤكد الواقع أن للنظام الإقتصادي الإشتراكي عدة مزايا أهمها:

- التوزيع المتكافئ للدخل.

- الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه.

- غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من أثار سلبية، ذلك أن جهاز التخطيط المركزي في النظام الإقتصادي الإشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية وبتوزيع الموارد على القطاعات المختلفة، طبقا لخطة عامة تضعها السلطات المركزية وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، تتكون السلطة المركزية من مجموعة معينة واقتراح ما تراه مناسبا في شأنها فجهاز التخطيط المركزي يضع الخطة التي تحدد معدلات الإنتاج كما ونوعا، وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عوامل الإنتاج، ولا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما تحقيق المصلحة العامة[2].

[1] علي خلفي، المرجع السابق، ص 120.

[2] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 52.

ب- عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي:

- ضعف الحوافز الفردية الخاصة بإنجاز الأعمال.
- قلة الإنتاجية (انخفاض إنتاجية العمال).
- قلة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية في تخصيص الموارد.
- قتل روح المبادرة والإبداع والابتكار[1].

الفرع الثاني: الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

سيتم التطرق من خلال ما سيأتي إلى النظامين الاقتصاديين الإسلامي والجزائري، وهناك من يضيف نوع آخر من الأنظمة الاقتصادية، هو النظام الاقتصادي المختلط، الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية خاصة النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وليست له سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته الأصلية سواء في جوانبه النظرية أو التطبيقية، ولذلك هناك من لا يعتبره نوع من أنواع الأنظمة الاقتصادية القائمة بذاتها[2].

[1] حسان بقة، المطبوعة السابقة، ص ص 98 و99.

[2] للمزيد حول النظام الاقتصادي المختلط، **أنظر**:

- سمية زعيتر، المطبوعة السابقة، ص ص 14- 15.

أولا: النظام الاقتصادي الإسلامي.

يقوم النظام الإقتصادي الإسلامي على مجموعة من الأصول العامة المستخرجة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإجماع الفقهاء، تجعل منه نظام متميز عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيشه باعتبار أن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، لعل أهمها:

- **مبدأ العقيدة:** إن النظام الإقتصادي الإسلامي نابع من العقيدة الإسلامية، التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عامل من عوامل الإنتاج. فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا كلها غايات لعبادة الله والحفاظ على الدين.

- **مبدأ الأخلاق:** لا تنفصل النظرية الاقتصادية الإسلامية عن الجانب الاخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإن تدعيم المبادئ الاخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها.

- **مبدأ الثواب والعقاب:** يستهدف المسلم من أعماله الاقتصادية نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة، والذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.

- **مبدأ الحلال والحرام:** حيث تدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والإباحة وفي توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع مصلحة المجتمع

الإسلامي فوق كل اعتبار[1].

1- المبادئ الاقتصادية للنظام الاقتصادي الإسلامي: يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، هي:

أ- الملكية المزدوجة لوسائل الإنتاج: أي الملكية بنوعيها، الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة. ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي أنه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا.

أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد. من الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبيع حاضر لباد"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه[2].

ب- الحرية الاقتصادية المقيّدة: الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في

[1] منى زنودة، المطبوعة السابقة، ص ص 47 و48.

[2] المطبوعة نفسها، ص ص 49 و50.

الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. فقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط، وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك.

عن الضوابط الشرعية التي تضبط الحرية الاقتصادية في الإسلام، نذكر:

– أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله. ذلك أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة؛

– أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. كتحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم، وبيع

عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل...[1]

ج- التكافل الاجتماعي: من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال، وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية. لهذا جاءت الشريعة الإسلامية بعدة ضوابط لتحقيق التكافل، من بينها: الزكاة لسد حاجات المعوزين، تشريع الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع[2].

2- مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي:

إن المشكلة التي جاء الاقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص في مشكلة الندرة والتي يقصدون بها أن الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تتبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام ليس من ندرة

[1] حنان شطيبي، المطبوعة السابقة، ص 54.

[2] Islahi Abdul Azim, op.cit, p 75.

الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدّر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزّاق، عندها ينشأ الاختلال ولا تبدأ حلول المشكلات إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم[1].

ثانيا: النظام الاقتصادي الجزائري.

إسقاط لما تقدمت دراسته في كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي، الاشتراكي والإسلامي، يهمنا معرفة النهج الذي اتبعه القائمون على السياسة الاقتصادية في الجزائر، لتحديد نوع النظام الاقتصادي الجزائري مقارنة بالأنظمة الاقتصادية المعروفة، وذلك من خلال التطرق لأبرز المحطات التي شهدها الاقتصاد في الجزائر:

1. مرحلة الاقتصاد الاشتراكي (1962 – 1980): سُميت المرحلة ما بين 1962-1965 بمرحلة الانتظار أو كما يسميها بعض الاقتصاديين مرحلة البحث عن الذات، نظرا للدمار والتدهور الذي تركه المستعمر على جميع الأصعدة، حيث ظلت قوانين الاستثمارات الأجنبية سارية إلى غاية 26 جويلية 1963 تاريخ صدور

[1] مهدي رضا، المطبوعة السابقة، ص 54 وما بعدها.

أول قانون الاستثمار رقم: 63-277، الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية لعدم مغادرة أرض الوطن حتى إرساء قوانين وطنية تتفق مع الوضعية الجديدة[1].

وفي ظل نظام دولي تكون من وجود قوتين سياسيتين واقتصاديتين تمثلتا في النظام الرأسمالي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الاشتراكي الذي تزعمه الاتحاد السوفياتي، وهذا الأخير هو النهج الذي تبنته الجزائر دائما، فقد اختارت الجزائر قبل حصولها على الاستقلال النهج الاشتراكي كمنهج اقتصادي، وذلك حسب مختلف الوثائق الصادرة عن جبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال كذلك تجسد ذلك تبعا للقرارات الاقتصادية والسياسية التي اتخذتها الدولة الجزائرية، أهمها:

أ- **تأميم المحروقات:** فرضت الجزائر سيادتها على ثرواتها بتأميم الشركات الأجنبية في 24 فيفري 1971، مما منحها السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية. وقبلها تأميم المؤسسات الاستخراجية سنة 1966؛

[1] محمد ساعد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون- تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2017/ 2018، ص 15.

ب- التصنيع والهياكل القاعدية: تبنّت الدولة نموذج التخطيط المركزي، وأنشأت مجمعات صناعية كبرى، وركّزت على الصناعات الثقيلة فاستثمرت في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات البتروكيماوية، حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة وأنشأت العديد من المؤسسات الوطنية لضمان الاستقلال الاقتصادي[1].

2. مرحلة الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق (1985- 2000): سجّل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط ، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه، حيث عانت الجزائر من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات[2] وارتفاع معدل التضخم[3] ارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى ارتفاع الديون ومعدل

---

[1] محمد ساعد، المطبوعة السابقة ص ص 16- 18.

[2] **ميزان المدفوعات:** هو سجل أو بيان إحصائي لجميع المبادلات والمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة (حكومة، أفراد، مؤسسات قطاع عام أو خاص) والمقيمين في الدول الأخرى (الأجانب) خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. حيث يتم تسجيل قيم جميع السلع والخدمات والمعاملات النقدية وحركة الذهب الداخلة والخارجة كمعاملة دولية ينجم عنها تبادل قيم اقتصادية، بحيث يسجل أحد طرفيها في الجانب المدين والطرف الآخر في الجانب الدائن. وينبغي تمييزه عن **الميزان التجاري**، الذي هو جزء من ميزان المدفوعات، حيث يختص بالفرق بين نسبة الصادرات ونسبة الواردات على هيئة سلع أو خدمات التي يتّم تصديرها أو استيرادها في دولة مُعينَّة خلال فترة مُعيَّنة.

[3] **التضخم: هو ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين، بشكل يؤثر على القوة الشرائية لهم مما يضعف قدرتهم على تلبية احتياجاتهم المعيشية. كما تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.**

خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي[1].

نتيجة لهذه الظروف، اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لعل أهمها:

- تبني إصلاحات هيكلية بإصدار قوانين مناسبة لهذه المرحلة، حيث بدأت عملية الإصلاحات بالاهتمام بالجهاز المصرفي بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي سنة 1986 وإنشاء بورصة القيم المنقولة سنة 1997، بهدف إيلاء قدر من الاهتمام للسياسة النقدية[2] والسياسة المالية[3] والتحكم في آلياتهما. كما تمّ سنة 1988 إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية، وقانون النقد والقرض تحت

---

[1] أمال براهمية، محاضرات في مقياس: اقتصاد جزائري، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/ 2016، ص ص 25 و26.

[2] **السياسة النقدية:** يعدها البنك المركزي، وهي عبارة عن مجموعة من التدابير التي تؤثر على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، من أهمها: ضمان الاستقرار السعري، وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل.

[3] **السياسة المالية:** تعدها الحكومة، وهي عبارة عن مجموعة من الأدوات المستخدمة من قبل الدولة والتي لها تأثير على النشاط الاقتصادي بهدف زيادة الناتج القومي، ورفع وتحسين مستوى دخل الأفراد في المجتمع من خلال الانفاق الحكومي والضرائب.

رقم 90- 10 وغيرها من القوانين الأخرى؛

- اللجوء لصندوق النقد الدولي، وذلك عدة مرات. أولها كان سنة 1989 بإبرام اتفاقية "ستاند باي الأولى" من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، وفي المقابل تتعهد الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في اقتصاد السوق، ثم إبرام اتفاقية "ستاند باي الثانية" سنة 1991[1].

- فتح المجال للقطاع الخاص وانتهاج سياسة الخوصصة[2] خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لم تثبت نجاعتها، حيث تم حل العديد من الشركات الوطنية الكبرى وتقسيمها، وفتح المجال تدريجياً أمام البنوك الخاصة والشركات الأجنبية.

- تقرير الرقابة على مالية الدولة[3] بالاهتمام بالأجهزة الرقابية كمجلس المحاسبة

---

[1] أمال براهمية، المطبوعة السابقة، ص 29 وما بعدها.

[2] **الخوصصة:** تغيير أو تحويل الممتلكات العمومية الاقتصادية إلى أصول وممتلكات خاصة، لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

[3] ينبغي التمييز في هذا الإطار بين عدد من المفاهيم المتقاربة، وهي:

- **الميزانية العامة:** هي وثيقة يصادق عليها البرلمان تهدف الى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، وتقدير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة. وتجدر الإشارة إلى الفرق بين: الميزانية والموازنة، فهذه الأخيرة تعد تقديرا مع بداية السنة فهي تعتمد على التخطيط. أما الميزانية فتكون مع نهاية السنة ولذلك فهي فعلية وليست تقديرية كالموازنة.

- **قانون المالية والميزانية العامة**، فهذه الأخيرة تعد جزءا من قانون المالية الذي يتشكل من ثلاث وثائق: الأولى هي الميزانية العامة التي تعتبر نواة قانون المالية، الثانية متعلقة بميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ثم الوثيقة المرتبطة بالحسابات الخصوصية للدولة.

الذي استوفى المقاييس الدولية بصدور المرسوم الرئاسي الخاص به سنة 1995، وكذلك تفعيل دور المفتشية العامة للمالية وغيرها من المؤسسات الرقابية[1].

3. مرحلة الطفرة النفطية وتطوير البنية التحتية (سنوات الـ 2000): عرفت هذه المرحلة طفرة في أسعار النفط مما أتاح للقائمين على السياسة الاقتصادية في الدولة الجزائرية، القيام بالخطوات التالية:

- إطلاق مشاريع كبرى في البنى التحتية، أبرزها شبكة الطرقات (مثل الطريق السيار شرق–غرب)، وتوسيع شبكات السكك الحديدية والمطارات (مطار الجزائر الدولي الجديد)؛

- تأسيس صندوق ضبط الإيرادات، لامتصاص الفوائض المالية النفطية وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية وتقليص المديونية الخارجية؛

- أطلقت الجزائر مشاريع كبرى لاستغلال الثروات المنجمية خارج المحروقات، مثل مشروع استخراج وتصنيع الفوسفات المدمج، واستغلال منجم الحديد في غارا جبيلات، بالإضافة إلى مناجم الزنك والرصاص؛

- تشهد الجزائر تطورا ملحوظا في قيمة الصادرات خارج قطاع النفط والغاز،

[1] محمد ساعد، المطبوعة السابقة، ص 20 وما بعدها.

مدعومة بقوانين استثمار جديدة وتحفيز الإنتاج المحلي؛

– تعزيز الأمن المائي عبر إنجاز شبكة من المحطات الكبرى لتحلية المياه لتأمين التجمعات الحضرية والقطاع الزراعي[1].

المبحث الثالث: التحديات المعاصرة للاقتصاد السياسي.

إن التحدي الأساسي الذي يواجهه علم الاقتصاد السياسي، وهو ظاهرة العولمة التي مست كل الميادين وليس الاقتصادية فقط، حيث تعني العولمة الاقتصادية، تحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة ترتكز على التنافس الحاد، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال، وذلك بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية. فالعولمة مصطلح يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة متكاملة، ويهدف لتحقيق الأهداف التالية:

– تفكيك وإزالة وتذويب الحدود الفاصلة وإنهاء التوجهات الجزئية والاقتصاد المحلي

[1] عبد القادر عوينان وجمال خليفاتي، قراءة تحليلية الأهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2000– 2015، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 2، المجلد 3 ، العدد 6، 2018، ص 2 وما بعدها.

والانعزال القومي؛

- بناء هيكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وصناعة الأفكار على المستوى الكلي الذي يتضمن مزايا تنافسية عالية؛

- منح الفرص لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية لتتفاعل مواهبها بشكل كامل ومتكامل؛

- الانطلاق إلى آفاق شاسعة وإلى نطاقات واسعة وإلى مجالات غير محدودة تضفي فدرا كبيرا من التقدم والرقي والتنمية المستدامة؛

- الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح دون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مالية، يشمل كافة قطاعاته ومؤسساته وأفراده؛

- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع، أو من حيث الشعور بالخطر الذي يهدد البشرية جمعاء؛

- تحقيق التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق الاجتماعية وفي مستويات المعيشة وإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري؛

- تنمية الاتجاه نحو ايجاد لغة اصطلاحية واحدة يتم استخدامها للتخاطب بين

البشر والحاسبات الالكترونية[1].

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مطلبين، هما:

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية.

يهدف مفهوم العولمة إلى إنهاء سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديمقراطية كنظام سياسي عام للدول، فهناك أحداث ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه لهذه الصيغة العالمية، فانهيار صور برلين وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية أيدولوجية وتفرد القطب الأوحد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية، كلها عوامل أدت إلى تكوين هذا المفهوم.

[1] هناء بن جميل، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسية النقدية: حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة 8 ماي 1945- قالمة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016/ 2017، ص 162 وما بعدها.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى فرعين هما:

الفرع الأول: تعريف العولمة الاقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص العولمة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف العولمة الاقتصادية.

تُعرّف العولمة الاقتصادية بأنها تحول العالم إلى قرية كونية تزول فيها الحواجز والقيود وتتسم بتنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار؛

وفي تعريف آخر: تعني العولمة الاقتصادية عملية اندماج الاقتصاديات الوطنية في شبكة عالمية واحدة، تعتمد على تحرير التجارة، إزالة الحواجز الجمركية، وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا عبر الحدود، مما يحول العالم إلى سوق مفتوح ومترابط[1]. وتنقسم إلى قسمين:

1-**عولمة الإنتاج:** وتتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، التي تنشط من خلال مجالين هما:

[1] سلمى سلطاني، العولمة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد 6، العدد 2، 2012، ص 363.

أ- **عولمة التجارة الدولية:** وقد ارتفعت نسبة التجارة الدولية بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومنه فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة فضلا عن مشاركتها في زيادة الناتج العالمي، كما أن 90% من التجارة العالمية دخل مجال التحرير؛

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر: وينطوي على تصدير المستثمر الأجنبي لجزء من أمواله أو كلها من بلد المصدر إلى البلد المضيف، إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة وتنظيم المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو هيمنته على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد موالية، وتقديم مستويات عالية من التكنولوجيا والخبرة الفنية إلى الدولة المضيفة[1].

2- العولمة المالية: وقد أسفر عن هذه الأخيرة تحول العالم إلى قرية كونية نتيجة لما يسمى بالانفتاح المالي بالإضافة إلى عمليات التحرير المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود

[1] رانية تكواشت، دور المنظمات الدولية المالية في تحقيق العولمة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد 16، العدد 3، 2020، ص ص 111- 112.

والحواجز على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم فقد أخذت هذه الأخيرة تتدفق بشكل هائل عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، وقد أصبحت هذه الأسواق أكثر ارتباطا وتكاملا[1].

الفرع الثاني: خصائص العولمة الاقتصادية.

هناك العديد من السمات التي تميز العولمة عن غيرها من الظواهر، نوجزها فيما يلي:

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: ترتكز العولمة في اتخاذ القرارات على الديمقراطية في إطار جو من التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتعميق تلك القدرات في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبجودة عالية وفي أقل وقت ممكن؛

2- ديناميكية مفهوم العولمة: إذ تسعى العولمة إلى إلغاء الحدود السياسية وإبعاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتتجلى ديناميكية العولمة فيما ستؤول عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع

[1] سلمى سلطاني، المقال السابق، ص 365.

الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها؛

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: ويشير مفهوم الاعتماد المتبادل إلى تعاظم التشابك بين الأفراد المتاجرة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلدان، فينتج لدينا طرفا تابعا وآخر متبوعا في نفس الوقت. وقد عمّق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما شهدته فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية[1].

4- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: وقد اتضح ذلك جليا في طبيعة المنتج الصناعي، إذ أضحى تصنيع المنتج نهائيا في كثير من الدول، بحيث تقوم كل دولة بالتخصص في صنع أحد المكونات، ويعزى ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة أين ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل بين بلدان مختلفة في نفس السلعة سواء كانت استهلاكية أم آلات ومعدات، فتظهر تلك السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل

[1] مريم زكري، محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2019/ 2020، ص 92.

الصناعة الواحدة. وعليه فقد أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وهو ما يساعد الكثير من البلدان من اكتساب قدرات تنافسية عالية؛

5- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: والتي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من استثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيات والخبرات التسويقية والإدارية ومن ثم المساهمة في تسريع وتيرة العولمة بمختلف أبعادها الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية؛

6- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: وتتمثل هذه المؤسسات في صندوق النقد الدولي المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة، والبنك الدولي المسؤول عن تسيير النظام المالي للعولمة، ومنظمة التجارة العالمية المكلفة بإدارة النظام التجاري للعولمة، وتعتبر هذه المؤسسات الدولية من أهم دعائم العولمة والتي تشكل نظام متكامل يسعى إلى إدارة العولمة في إطار جو من التنسيق للحصول على عمل دقيق وواضح[1].

7- تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: لقد ساهمت العولمة إلى درجة كبيرة في تقليص وإضعاف

[1] هناء بن جميل، الأطروحة السابقة، ص ص 166 و167.

سيادة الدولة القومية وخصوصا في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الحكومات في مختلف دول العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل وضع وسائل رقابية جديدة. ففي ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثا عن أعلى عائد قد يؤدي إلى تدفق كميات هائلة من الأموال إلى البلد وبشكل مفاجئ والتي ينجم عنها انخفاض أسعار الفائدة وتراجع النمو في البلدان المتقدمة وسعيا لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلي إذا كان سعر الصرف ثابتا فستفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية، مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية[1].

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات الدول.

تقوم بإرساء قواعد العولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية لها عدة مؤسسات كبرى، وهي التي سيتم التطرق إليها من خلال الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات.

[1] مريم زكري، المطبوعة السابقة، ص 93.

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية.

هي مؤسسة تختص بتحويل الاقتصادات المحلية المغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي، وتمتد جذورها إلى عام 1945 وذلك عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لأسباب ظرفية آنذاك، فقد استخدمت الجات كمرحلة أولية إلى أن تكتمل اقتصاديات الدول وتصبح مؤهلة حقيقة للدخول إلى السوق العالمية. وقد نشطت المنظمة العالمية للتجارة في إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة، وفي نفس الوقت فقد عملت على تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية، وبصفة خاصة في مجال تطوير التشريعات وتوحيدها والسعي المباشر والمكثف نحو جعل الأسواق الدولية المختلفة للدول الأعضاء سوقا واحدة متكاملة.

أدرجت منظمة التجارة العالمية مكان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" والتي أنشئت عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف يعمل على وضع وتنظيم الإطار العام للتجارة الدولية، وقد أضيفت العديد من التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثماني جولات كان آخرها جولة أورجواي، فأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة المسؤولة عن تنفيذ العولمة

على المستوى التجاري والاقتصادي، وتضم المنظمة 134 دولة حتى عام 1999، وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية[1].

تتمثل أبرز مهام منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

- تضع المنظمة مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار؛

- تحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف؛

- تعمل المنظمة على تحقيق التفاعل الايجابي الدولي من خلال صيانة وتأكيد المنافسة العادلة الحرة في التجارة الدولية، وعدم وجود أي شكل من أشكال التمييز والتفرقة في المعاملة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة؛

- تضع المنظمة إطارا عاما لالتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية، تتضمن حدا أعلى من التعريفة على المنتجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك؛

- من أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية وهو ما يُعرف

[1] رانية تكواشت، المقال السابق، ص 124.

بالإغراق[1].

أسهمت منظمة التجارة العالمية في تأكيد تيار العولمة، وتأكيد عولمة الأسواق اتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية، وفي نفس الوقت الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها. وقد أدى ذلك إلى قيام الشركات بإعادة هيكلة هياكلها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية وكوادرها البشرية بما يتفق مع احتياجات تيار العولمة. وتعمل المنظمة العالمية للتجارة على إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الأفكار من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي بما يخدم رفاهية الإنسانية، وفي نفس الوقت دفع الدول وحثها على ابتكار مزايا تنافسية تجعلها متفوقة بها على الآخرين، وفي نفس الوقت فإنها تعطي فترة سماح مناسبة للاقتصاديات المتخلفة حتى تستكمل قدراتها وتنمي مصادر هذه القدرة لتصبح مؤهلة لعصر الأسواق المفتوحة[2].

[1] مريم زكري، المطبوعة السابقة، ص ص 76 و77.

[2] سعدان منصوري، أثار المؤسسات النقدية والمالية الدولية على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري (1989 – 2018)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف 1، 2017/ 2018، ص ص 155 و156.

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أولا: صندوق النقد الدولي.

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية "بريتون وودز" التي عقدت في جويلية 1944، ودخلت حيز النفاذ في 27 ديسمبر 1945. وتتمثل وظائف الصندوق فيما يلي:

– دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء، ولتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف؛

–المساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء؛

– إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية؛

– بثّ الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسرة لها بضمانات ملائمة،

ومن ثم إتاحة الفرصة لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي أو الدولي[1].

[1] مريم زكري، المطبوعة السابقة، ص ص 80 و 81.

مُنح الصندوق سلطات واسعة وموارد كبيرة حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف، وفي واقع الأمر فإن الصندوق لم يكتف بمنح التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء من خلال شراء العملات وإعادة شرائها وفقا لنصوص اتفاقية تأسيسه، بل إنه امتد لوظائف أخرى تستهدف دعم فعاليته على المستوى العالمي وتمكينه من تحقيق أهدافه من حيث تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستقرار أسعار الصرف والتخلص من القيود التجارية والقيود المفروضة على المدفوعات والمعاملات الدولية الجارية. وتتمثل أهم هذه الوظائف الأخرى فيما يلي:

– تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات، وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع للبنك المركزي، وإعادة تنظيم البنوك المركزية، وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية؛

– تقديم برامج تدريب متقدمة، حيث أنشأ الصندوق معهدا للتدريب في ماي 1964 يُقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، وطرق ومناهج البحث في موازين المدفوعات، فضلا عن سياسات الصندوق وأنشطته المختلفة؛

– التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي، وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة، وفي تحقيق مزيد من الدافع والحافز على التعولم، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه التي يؤديها والمتمثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها، وتحقيق استقرار أسعار صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية... [1]

في واقع الأمر، يمكن القوا أن صندوق النقد الدولي قد استطاع أن يعمل على تدعيم التعاون النقدي الدولي من خلال تنظيم دائم وفّر الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية، كما أسهم مساهمة فعالة في تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة العالمية، وبالتالي تحقيق النهوض بأنشطة التبادل الدولي، مما أثر على عمليات الإنتاج ومستويات التوظف والدخل الحقيقي والحفاظ عليها، مع تطوير الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، ولعل إصدار الصندوق لحقوق السحب الخاصة كوسيلة تمويلية دولية تقوم بدور رئيسي في تسيير حركة التجارة العالمية باعتبارها إضافة رئيسية لمصادر السيولة الدولية.

[1] هناء بن جميل، الأطروحة السابقة، ص ص 169 و170.

ثانيا: البنك الدولي.

يُعرف بتوأم صندوق النقد الدولي، وهو عبارة عن مؤسسة مالية دولية أنشئ عام 1945 وبدأ في ممارسة نشاطه في جوان 1946، وقد جاء إنشاء البنك الدولي كحاجة ماسة لتوفير رأس المال لتمويل وإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة. ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تخدم أغراضه. وفي واقع الأمر فإن البنك الدولي لا يعتمد في منح القروض أو ضمان هذه القروض على رأسماله المدفوع فقط، ولكنه يعتمد بصفة أساسية على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية، ومن ثم فإنه يمثل قمة التعاون ما بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي[1].

بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك الدولي يقدم العديد من الوظائف أهمها ما يلي:

1- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، كتحديد أسبقية المشروعات وإبداء

[1] سلمى سلطاني، المقال السابق، ص 368.

النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات، ووسائل تمويل نفقاتها المحلية؛

2- تشجيع الاستثمار الخاص وبما يضمن نمو وتوسع القطاع الخاص، وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، وخلق قطاع جوهري وديناميكي، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية؛

3- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية[1].

في هذا الإطار، تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته لدرجة أصبح مكون من ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي، وهي:

1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**: الذي يقدم قروضه عموما إلى الدول النامية التي بلغت مراحل متقدمة نوعا ما من النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحسب أسعار الفائدة على القروض وفقا للتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه من سوق رأس المال.

[1] سعدان منصوري، الأطروحة السابقة، ص ص 141 و142.

2- **الرابطة الدولية للتنمية:** تأسست عام 1960 تعمل على تقديم المساعدة لنفس الأغراض التي يستهدفها البنك الدولي، ولكن مع الاهتمام الأكبر بالدول الأكثر فقرا، وبشروط تمويل أيسر وأقل تكلفة.

3- مؤسسة التمويل الدولية: التي أنشئت عام 1956 فإن هدفها يتمثل في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأقل نموا من خلال التركيز على تشجيع النمو في القطاع الخاص ومساعدتها في مجال تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الهدف[1].

تعمل هذه المجموعة على تقديم المساعدة لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدولة الآخذة في النمو، ولكل مؤسسة من مؤسسات المجموعة أسلوب يختلف عن المؤسسة الأخرى. وعليه تسعى هذه المؤسسات الثلاث إلى تذويب الحدود بين الدول وتحييد دور الدولة والخصخصة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول. وهي عوامل تمثل جوهر أو مظاهر العولمة، وفي نفس الوقت المبادئ والشروط اللازمة والضرورية لعمل النظام الرأسمالي.[2]

---

[1] رانية تكواشت، المقال السابق، ص ص 121 و122.

[2] مريم زكري، المطبوعة السابقة، ص 81.

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات[1].

تعد الشركات متعددة الجنسيات والشركات الفرعية الأجنبية المنتسبة لها، إحدى السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد فهي تؤثر وبقوة فيه وإحدى القاطرات المهمة لجر اقتصاديات الدول نحو الاندماج في تيار العولمة، كونها تعد القناة التي يتحرك عبرها الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا، ويكاد يصبح هو من أكسبها صفة تخطي الحدود، فضلا عن إمكانيتها الأخرى والمتعلقة بضخامة حجمها، واحتياطاتها من الأصول المالية والذهب المتوفرة لديها، علاوة على امتلاكها المعارف الإدارية والتسويقية واحتكارها التكنولوجيا وسهولة حصولها على التمويل اللازم لإدارة عملياتها وكل ذلك ساعدها على تخطي حدودها ونشر أنشطتها في مختلف أنحاء العالم.

استخدم مفهوم الشركات متعددة الجنسيات لأول مرة من طرف "**ريشارد فارنون**" حيث يقول أن: "الشركة متعددة الجنسيات هي شركة كبيرة لها فروعها

[1] أطلق على هذه الشركات عدة تسميات منها: الشركات عابرة الحدود الوطنية، الشركات الدولية، الشركات متعددة القوميات، الشركات عبر الدول، شركات دولية النشاط، الشركات الدولية الخاصة، الشركات متعددة الجنسيات وهذا هو الاسم الشائع.

الصناعية وتتواجد على الأقل في ستة دول".[1]

وتعرّف أيضا بأنها كيان أو مجموعة كيانات اقتصادية تعمل في أكثر من بلد واحد مهما كان الشكل القانوني الذي تتخذه سواء في موطنها أو في البلد الذي تمارس فيه نشاطها وسواء نظر إليها منفردة أو مجتمعة.[2]

ترجع أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:

- وجود الحواجز الجمركية وارتفاع نفقات النقل، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي فإن الشركات سيكون هدفها إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق التي تحتاجها كبديل لعملية التصدير التي لم تصبح ذات أهمية؛

- أدت الأوضاع النقدية والسياسات الضريبية والمالية للدول الرأسمالية المتطورة إلى بروز وتطور الشركات متعددة الجنسيات؛

- تعد الشركات متعددة الجنسيات محاولة لتقليل المخاطر الاقتصادية وفقا للنظريات الاقتصادية والعالمية، التي تفيد أن هناك زيادة سريعة في الفائض الاقتصادي

---

[1] عبد القادر تومي، العولمة: من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 142.

[2] محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص 21.

للشركات الكبرى، وهو فائض يصعب استيعابه داخليا لأسباب مختلفة فتضطر لاستغلال فائضها الاقتصادي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع أنها تستطيع استثماره في الداخل إلا أن معدل الربح سيكون أقل في ظل ارتفاع أجور ونفقات الإنتاج مقارنة بالبلدان الأخرى وخاصة دول الأطراف[1].

تتجلى أهم تأثيرات الشركات متعددة الجنسيات في تسريع وتعميق العولمة بشكل عام على وجه الخصوص في الآتي:

– الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات وإمكاناتها المادية والإدارية والتسويقية والمالية ومن خلال ذلك فباستطاعتها تهميش دور الدولة والتأثير التدريجي عليه؛

– التأكيد على صفة العالمية من خلال دورها في تدويل الإنتاج والتجارة والخدمات ودورها في تعميم أنماط عالمية في الإنتاج من حيث الملكية وعلاقات الإنتاج والتسويق والاستهلاك والإعلان والدعاية؛

– التأثير على النظام المالي العالمي، ومن خلال الحجم الضخم لأصولها السائلة وللاحتياطات الدولية المتوافرة لديها، مما يقضي بقدرتها على التحكم في الاستقرار النقدي من خلالها وفروعها المنتشرة، ولا سيما أن جميع الدول تبنت برامج الإصلاح

[1] محمد مدحت غسان، المرجع السابق، ص 19.

الاقتصادي تتجه إليها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا، وبالتالي فهي ساهمت بشكل وبآخر في الخروج من الاقتصاد المركزي نحو اقتصاد السوق؛

– تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث أن تفاعل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي، قد يؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وخصوصا في مجال العائد والتكاليف؛

– التزايد المضطرد لدخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسيات، ولها دورها في خلق مناخ لظهور طبقة رأس مالية محلية متحالفة مع التوجهات الاحتكارية العالمية[1].

من جهة أخرى، تتيح العولمة للشركات متعددة الجنسيات العديد من المكاسب يمكن حصرها في النقاط الآتية:

– تميز معاملاتها في كل دول العالم باعتبارها شركات وطنية تتمتع بنفس امتيازات الشركات الوطنية؛

[1] هناء بن جميل، الأطروحة السابقة، ص 173.

– تمتعها بالحماية من السلطات المحلية والإجراءات التي تتخذها حول الضرائب والقيود الجمركية وغيرها، بالإضافة إلى تمتعها بحماية الدولة المسجلة فيها؛

– إمكانية تنقلها بين الدول دون توفر أي حدود أو قيود تحول دون ذلك؛

– قدرتها على نقل ممتلكاتها وأموالها وأرباحها من دولة تعمل فيها إلى دولة أخرى[1].

إلا أن هذه الشركات تحمل في طياتها جملة من المآخذ تتلخص فيما يلي:

– تناقضها بين وجهها التوحيدي للعالم، ووجهها الأخر المتمثل في كونها رمزا للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية؛

– عدم وجود قواعد وضوابط قانونية أو اتفاقات دولية ملزمة لها، مما شجعها على انتهاك قوانين العمل وحقوق الإنسان[2].

[1] سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009، ص 112.

[2] سلمى سلطاني، المقال السابق، ص ص 368 و369.

الخاتمة:

إن دراسة علم الاقتصاد السياسي يعتبر مسألة في بالغ الأهمية بالنسبة لطلبة القانون، باعتبار أنه علم يهتم بدراسة النظام الاقتصادي ككل، وهو مفهوم مرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد القانونية الاقتصادية، وهو أيضا مرتبط حتى بالنظام السياسي، فهو ذو علاقة وثيقة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية بما فيها القانون.

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، تطور مع تطور المجتمع الإنساني عبر مختلف العصور وتجاوبه مع التحولات والتحديات التي تواجهه، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد عند استخدامهم المتعدد للموارد النادرة والمحدودة لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار بأفضل طريقة ممكنة، ويُعني كذلك بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني والمتعلق بالنشاط الاقتصادي، والذي لا يخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل، والاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنه من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار والاستثمار، وغيرها من الظواهر.

بناء على ما تقدم، تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج، هي:

- توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف

الظواهر الاقتصادية إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، واللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار.

- يهدف علم الاقتصاد السياسي إلى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات، كما يقوم بتوضيح ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات الإنسانية، فأهمية علم الاقتصاد تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، وهذه الحاجات تعتبر جوهر اهتمام الإنسان في حياته اليومية.

- يعكس علم الاقتصاد السياسي علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان.

- العولمة الاقتصادية هي ظاهرة فعلية ولها تأثيرات ملموسة على اقتصاديات الدول، لذا وجب التعامل معها للاستفادة من آثارها الإيجابية والتصدي لآثارها السلبية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

أ- الكتب:

1- أسامة دويدار، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017.

عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

2- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

3- سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.

4- عبد القادر تومي، العولمة: من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

5- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

6- علي خلفي، المدخل إلى علم الاقتصادي، دار أسامة، الجزائر، 2009.

7- محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

8- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993.

9- محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.

ب- المقالات:

1- أسامة سعيد، استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد الثاني، 2015.

2- رانية تكواشت، دور المنظمات الدولية المالية في تحقيق العولمة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد 16، العدد 3، 2020.

3- سلمى سلطاني، العولمة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد 6، العدد 2، 2012.

4- عبد القادر عوينان وجمال خليفاتي، قراءة تحليلية الأهم مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2000- 2015، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 2، المجلد 3 ، العدد 6، 2018.

ج- المطبوعات الجامعية:

1- أمال براهمية، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/ 2016.

2- حسان بقة، محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، 2021/ 2022.

3- حنان شطيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018.

4- حيزية لصاق، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، 2017-2018.

5- سمية زعيتر، محاضرات في مادة الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف- ميلة، 2022/ 2023.

6- محمد ساعد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون- تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2017/ 2018.

7- مريم زكري، محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2019/ 2020.

8- منى زنودة، محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم سياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2022/ 2023.

9- مهدي رضا، الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة الجذع المشترك السنة الأولى حقوق، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2022/ 2023.

10- هشام بن عزة وأسامة خذير، محاضرات في الاقتصاد السياسي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق، جامعة تلمسان، دون سنة.

د- أطروحات الدكتوراه:

1- سعدان منصوري، أثار المؤسسات النقدية والمالية الدولية على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري (1989 – 2018)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، 2017/ 2018.

2- هناء بن جميل، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسية النقدية: حالة الجزائر (1990- 2014)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة 8 ماي 1945- قالمة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016/ 2017.

ثانيا: باللغة الأنجليزية.

1- COMYN Sarah, Political Economy, Routledge, London, 2025.

2- STIHVELL Frank, Political Economy: The Contest of Economic Ideas, Second Edition, Oxford University Press, Oxford, 2026.

3- Islahi Abdul Azim, History of Islamic Economic Thought, Edward Elgar, UK, 2014.

ثالثا: مواقع الأنترنيت.

– معجم المعاني الجامع، متاح على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**1**
المبحث الأول :ماهية علم الاقتصاد السياسي	**3**
المطلب الأول :مفهوم علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى	**4**
الفرع الأول :مفهوم علم الاقتصاد السياسي	4
أولاً :أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي	5
ثانياً :تعريف علم الاقتصاد السياسي	7
ثالثاً :خصائص علم الاقتصاد السياسي	9
الفرع الثاني :علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى	10
أولاً :علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى	10
ثانياً :علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم التطبيقية	15
المطلب الثاني :مواضيع علم الاقتصاد السياسي	**17**
الفرع الأول :المشكلة الاقتصادية	18
أولاً :عناصر المشكلة الاقتصادية	18
ثانياً :أسباب المشكلة الاقتصادية	24
الفرع الثاني :النشاط الاقتصادي	25
أولاً :الإنتاج	26

ثانياً :التوزيع	27
ثالثاً :الاستهلاك	28
المبحث الثاني :تطور الفكر الاقتصادي والأنظمة الاقتصادية	**29**
المطلب الأول :تطور الفكر الاقتصادي	**29**
الفرع الأول :الفكر الاقتصادي في العصر القديم	30
أولاً :الفكر الاقتصادي عند أفلاطون	31
ثانياً :الفكر الاقتصادي عند أرسطو	32
الفرع الثاني :الفكر الاقتصادي في العصر الوسيط	35
أولاً :الفكر الاقتصادي في أوروبا	35
ثانياً :الفكر الاقتصادي عند المسلمين	38
الفرع الثالث :الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ15	43
أولاً :المذهب التجاري	43
ثانياً :المذهب الفيزيوقراطي(الطبيعي)	47
ثالثاً :المذهب الكلاسيكي (التقليدي)	49
رابعاً :الفكر الاقتصادي الاشتراكي	52
المطلب الثاني :تطور الأنظمة الاقتصادية	**54**
الفرع الأول :الأنظمة الاقتصادية السائدة	56
أولاً :النظام الاقتصادي الرأسمالي	56
ثانياً :النظام الاقتصادي الاشتراكي	61

الفرع الثاني :الأنظمة الاقتصادية الأخرى	65
أولاً :النظام الاقتصادي الإسلامي	66
ثانياً :النظام الاقتصادي الجزائري	70
المبحث الثالث :التحديات المعاصرة للاقتصاد السياسي	**76**
المطلب الأول :مفهوم العولمة الاقتصادية	**78**
الفرع الأول :تعريف العولمة الاقتصادية	79
الفرع الثاني :خصائص العولمة الاقتصادية	81
المطلب الثاني :مؤسسات العولمة الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات الدول	**84**
الفرع الأول :منظمة التجارة العالمية	85
الفرع الثاني :صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	88
أولا: صندوق النقد الدولي	88
ثانيا: البنك الدولي	91
الفرع الثالث :الشركات متعددة الجنسيات	94
الخاتمة	**99**
قائمة المراجع	**101**